

بنك إسرائيل: الوضع الاقتصادي القائم سيزيد الفجوة أمام الدول المتطورة!

صفحة (٤) ة

«البيت اليهودي» يسعى للجم تمدد قوة الليكود في المستوطنات!

صفحة (٥) ة

# الاسرائيلي المنتهز

الثلاثاء ٢٠١٦/٦/١٤م الموافق ٩ رمضان ١٤٣٧هـ العدد ٣٨١ السنة الرابعة عشرة

الاسرائيلي المنتهز

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الدراسات الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

## وزير الخارجية الفرنسي لتتياهو: باريس ستواصل دفع مبادرة السلام

«بيرتس»: «تتياهو لا يتظاهر بأنه يميني متطرف فهو كذلك فعلا، ولا توجد لديه أية نية للتغيير والتوصل إلى تسوية حول قضايا الحل الدائم للصراع»\*

قال وزير الخارجية الفرنسي، جان مارك إيرولت، في اتصال هاتفي مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، إن فرنسا تعترم مواصلة دفع مبادرتها للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين رغم معارضة إسرائيل للمبادرة.

وأفادت صحيفة «هآرتس» أمس، الاثنين، بأن إيرولت اتصل هاتفيا بنتنياهو في ختام اجتماع وزراء خارجية ٢٣ دولة في باريس، في ٣ حزيران الجاري، للباحث في عقد مؤتمر سلام دولي، وقال خلال هذه المحادثة إنه «أعرف أنني لم أقتنع، لكن هذا القطر خرج من المحطة». وجاءت تفاصيل حول هذه المحادثة في برقية دبلوماسية بعثت بها السفارة الإسرائيلية في باريس إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية.

وقالت الصحيفة إن نتنياهو وجه انتقادات شديدة للمبادرة الفرنسية وعبّر عن معارضته لكافة بنودها، لكن إيرولت لم يتأثر بانتقادات نتنياهو، بحسب موظف إسرائيلي رفيع المستوى (طالع تقريراً مفصلاً ص ٧).

وقال هذا الموظف الإسرائيلي إن موظفين في وزارة الخارجية الفرنسية أبلغوا نظراءهم الإسرائيليين بأنهم سيعملون في الأسابيع القليلة المقبلة على تشكيل فرق عمل تواصل العملية التي جرى تحريكها في مؤتمر باريس قبل عشرة أيام.

وتهدف فرنسا من وراء تشكيل فرق العمل إلى أن تشارك الدول التي شاركت وزراء خارجيتها في اجتماع باريس في بلورة زمة خطوات لبناء الثقة وبإمكان الإسرائيليين والفلسطينيين تنفيذها، وزمة محفزات اقتصادية يكون بإمكان المجتمع الدولي منحها للجانبين ووضع ترتيبات أمنية إقليمية. ووفقاً للموظف الإسرائيلي فإن «الفرنسيين قالوا لنا إنهم يريدون تشكيل فرق العمل حتى نهاية الشهر الحالي».

وتلقت وزارة الخارجية الإسرائيلية تقارير من عواصم أوروبية بشأن تشكيل فرق العمل، وفوجئ الموظفون في وزارة الخارجية الإسرائيلية بأن ألمانيا والتشيك سارعتا إلى التطوع للمشاركة في تشكيل فرق عمل، علماً أن هاتين الدولتين تعتبران أكثر دولتين صديقتين لإسرائيل في أوروبا. وكانت وزارة الخارجية الإسرائيلية قد أوعزت لسفرائها بأن يوضحوا أمام وزارات الخارجية في الدول التي يخدمون فيها بأن إسرائيل تعارض تشكيل فرق العمل.



\*تتياهو متطرف ولا يتظاهر بذلك.

وقال الموظف الإسرائيلي إن فرنسا تريد استغلال رئاستها لمجلس الأمن الدولي خلال حزيران الجاري من أجل إجراء نقاش حول مبادرة السلام الفرنسية والموضوع الإسرائيلي - الفلسطيني في مجلس الأمن. ورجع عقد اجتماع كهذا الأسبوع المقبل وسيحاول الفرنسيون إصدار بيان عن مجلس الأمن يدعم المبادرة الفرنسية.

وفي موازاة ذلك، يتوقع أن يصدر في نهاية حزيران الجاري تقرير الرباعية

الدولية حول موضوع الجمود في العملية السياسية، ويتوقع أن يتطرق التقرير إلى العقبات التي تضعها إسرائيل أمام استئناف «عملية السلام» وحل الدولتين.

وفي هذه الأثناء، وجه وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، عضو الكنيست عمير بيرتس، من كتلة «المعسكر الصهيوني»، الذي يرأسه إسحق هيرتسوغ، انتقادات شديدة لتتياهو وسياسته، وحمله مسؤولية عملية إطلاق النار التي وقعت في مركز «سارونا» التجاري في وسط تل أبيب، يوم الأربعاء الماضي، وقال بيرتس، خلال ندوة «سبت الثقافة» في مدينة غفعاتيم، يوم السبت الماضي، إنه «بعد حوالي ١٠ سنوات يتولى خلالها نتنياهو رئاسة الحكومة، بالإمكان توجيه إصبع الاتهام له كمسؤول مركزي عن عمليات إرهابية تقع في وسط تل أبيب».

وأضاف بيرتس أن «رد فعل بيبي (أي نتنياهو) على العملية في سارونا كان أشبه برد فعل موظف وليس رد فعل زعيم لديه رؤيا. والحكومة برئاسته تفعل الشيء نفسه مرة تلو الأخرى وتتوقع نتائج مختلفة، بدلا من إظهار شجاعة وكسر الجمود السياسي» مع الفلسطينيين.

ورفض بيرتس إمكانية الانضمام إلى الحكومة، وقال في هذا السياق إنه «ليس ثمة ما نبحث عنه في حكومة كهذه، وهناك هوة سحيقة بيننا وبينه في المجالات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية، وقد أبلغت هيرتسوغ بأنه لن انضم لحكومة يرأسها بيبي في أي سيناريو».

وتابع بيرتس أن «بيبي لا يتظاهر بأنه يميني متطرف، فهو كذلك فعلا، ولا توجد لديه أية نية للتغيير والتوصل إلى تسوية حول قضايا الحل الدائم للصراع، وحقيقة أنه أجرى في أحد الأيام مفاوضات مع هيرتسوغ، ووقع في الغداة على اتفاق (ائتلافي) مع ليبرمان ثبت أن الأمر الوحيد الذي يوجهه هو بقاؤه السياسي».

ورد حزب الليكود الحاكم على انتقادات بيرتس بالقول إن «اليسار فقد صوابه وفقد أية علاقة مع الواقع من حولنا واختار أن يتبنى رسائل منظمات BDS (حركة مقاطعة إسرائيل)، وعندما يتحدث المخربون عن الاحتلال، فإنهم يقصدون تل أبيب».

### مقابلة خاصة مع الباحث في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب

## شلومو بروم لـ «المنتزه»: نتنياهو يريد حواراً مع الدول العربية لإملاء شكل العلاقة بين إسرائيل والفلسطينيين!

بين إسرائيل والفلسطينيين، لكني لا أؤمن بأن الدول العربية ستوافق على لعب هذه اللعبة، واعتقد أن نتنياهو يفسر تصريحاته السيسية وغيره وكذلك مبادرة السلام العربية بشكل غير صحيح. فمبادرة السلام العربية تقول إنه إذا رغبت إسرائيل بدخول مفاوضات مع الفلسطينيين وسورية ولبنان وأن تتوصل إلى اتفاقيات فإن العالم العربي سيكون مستعداً لمنح دعم لذلك، لكن المبادرة لا تقول إن العالم العربي سيجري مفاوضات مع إسرائيل بدلا من الفلسطينيين».

(\*) ينبغي أن نذكر هنا، أن معظم الأبحاث الصادرة عن معهدكم شددت على أنه من دون تقدم في العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين سيكون من الصعب التقدم بعملية إقليمية.

بروم: «هذا صحيح، ما يريده نتنياهو هو الحصول على امتيازات، أي تحسين العلاقات مع العالم العربي من دون دفع ثمن. والثمن هو في المجال الإسرائيلي - الفلسطيني».

(\*) عندما رفض نتنياهو المبادرة الفرنسية، تحدث عن «مبادرة إقليمية» بدلا منها، ويبدو أن نتنياهو يتحدث عن شيء غير موجود، ما هي تفاصيل ومركبات مبادرة كهذه؟

بروم: «هذا صحيح، وما يثبت ذلك حقيقة أن المصريين أنفسهم ردوا على أقوال نتنياهو وقالوا إنه يفسر تصريحاته السيسية بشكل غير صحيح، السيسية لا يتحدث عن مبادرة إقليمية، وإنما عن استعداد لدعم مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، كما أن السيسية لا يرى تناقضا بين طرحه وبين المبادرة الفرنسية».

(\*) لقد تحدثت عن ليبرمان، ورغم ذلك، هل تعتقد أن انضمام ليبرمان إلى حكومة نتنياهو سيعزز هذه الحكومة من حيث سياساتها اليمينية وامتناعها عن استئناف العملية السياسية مع الفلسطينيين؟

بروم: «لست متأكداً من ذلك، أعتقد أن المشكلة في هذه الحكومة ليس ليبرمان، وإنما نتنياهو نفسه وحزبه، توجد في حزب الليكود، الذي يتزعمه نتنياهو، سيطرة لجهات يمينية متطرفة، مثل الوزيرين ياريف ليفين ويسرائيل كاتس، واعتقد أنه قياسا بهما ليبرمان أقل يمينية بصورة نسبية، ليبرمان براغماتي أكثر منهما، وليبرمان قبل بحل الدولتين منذ فترة طويلة، صحيح أنه يطرح صيغة خاصة به (فكرة تبادل أراض وسكان) لكن وافق على مبدأ حل الدولتين منذ فترة طويلة، وهذا خلافاً لتتياهو».

(\*) لماذا يحارب نتنياهو على أصوات اليمين المتطرف، وحتى أنه حول حيزه إلى حزب يميني متطرف، واستبعد منه رموز ما يسمى «اليمين الليبرالي»؟

بروم: «هذا نتيجة لصدمة شخصية أصابته، فحكومته الأولى، التي شكلها في العام ١٩٩٦، سقطت في العام ١٩٩٩ لأن حزب «هتتحيا» أسقطها في حينه. وهذا حزب غير موجود اليوم لكنه كان يمثل اليمين المتطرف».

(\*) كيف تؤثر شبهات الفساد ضد نتنياهو وزوجته، قضية «بيبي تورز» ومنازل رئيس الحكومة وتبرعات ميمران، على أداء نتنياهو واتخاذ القرارات؟ بروم: «من جهة، تؤثر هذه القضية بأنه تجعله يولي اهتماما أكبر للاعتبارات السياسية الداخلية لأنه هلع جدا حيال هذه القضايا، وهو يرى فيها أنها تعكس ههدا بيده كل خصومه من أجل إسقاطه عن الحكم، وهو يرى بهذه القضايا كأنها مؤامرة ضده، من الجهة الأخرى، هناك نظرية ولا أعرف ما مدى صحتها، هي أنه يسعى إلى نقل دعم وسائل الإعلام إلى جانبه، إذ أنه يوجد رأي سائد في البلاد يقول إن وسائل الإعلام تميل نحو اليسار، والادعاء هو أن هذا الرأي يدفعه إلى إطلاق تصريحات معتدلة نوعا ما من نوع التصريحات التي أطلقها بعد انضمام ليبرمان حول استئناف المفاوضات وتقبل مبادرة السلام العربية».

فساء، بينما قضية «بيبي تورز» وتمويل أثرياء لسفرائه في أنحاء العالم وإقامته في فنادق فخمة، وقضية منازل رئيس الحكومة التي يشتبه في إطارها بتسديد مصاريف بيته الخاص على حساب ميزانية بيت رئيس الحكومة الرسمي، وقضية تبرع سخي، بمبلغ ١٧٠ ألف يورو، قدمه له الملياردير اليهودي الفرنسي أرنو ميمران لكن نتنياهو لم يبلغ السلطات ذات العلاقة بهذا التبرع، وكشف في الأيام الأخيرة عن أن الشرطة الإسرائيلية تحققت في قضية جديدة تتعلق بنتنياهو.

حول هذه القضايا، أجرى «المشهد الإسرائيلي» مقابلة خاصة مع الباحث في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب والعميد في الاحتياط، شلومو بروم.

(\*) «المشهد الإسرائيلي»: هل تسمح إسرائيل بإعطاء فرصة لاستئناف العملية السياسية؟

بروم: «بدأ هذا في أعقاب انضمام ليبرمان إلى الحكومة، وتصريحاته هو ونتنياهو حول استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين في إطار مبادرة إقليمية تستند إلى تصريحات الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، وحتى أنها تحدثا عن إمكانية قبول معين لمبادرة السلام العربية كأساس لمبادرة إقليمية. فهل هذا يعكس حقا إمكانية الدخول في مفاوضات؟ هل ستؤدي هذه التصريحات إلى استئناف المفاوضات؟ أنا أشك في هذا الأمر».

(\*) هناك ادعاءات في إسرائيل أن صعوبة استئناف المفاوضات سببها ائتلاف نتنياهو اليميني؟

بروم: «بسبب طبيعة ائتلافه، وأيضا بسبب نتنياهو نفسه، وأعتقد أن ما يريده نتنياهو هو الوصول إلى حوار مع الدول العربية السنية، وخاصة السعودية ومصر والأردن، والتوصل معها إلى تفاهات تملئ شكل العلاقات

مركز الدراسات الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

### اليهود العرب

قراءة ما بعد كولونالية في القومية والديانة والإثنية  
يهودا شنهاف شهرباني

الترجمة عن الانكليزية: ياسين السيد

### كلمة في البداية

#### نتنياهو وميراث أسلافه

بقلم: أنطوان شلحت

يشمل هذا العدد من «المنتزه الإسرائيلي» مجموعة أخرى من التحليلات والتقارير التي تحاول أن توسع دائرة الضوء على التحولات التي خضعت لها إسرائيل في ظل استمرار ولايات بنيامين نتنياهو في رئاسة الحكومة الإسرائيلية ولاية تلو الأخرى على مدى ما يقارب العقدين، منذ ولايته الأولى عام ١٩٩٦.

وما يميز جل هذه التحليلات هو خروجها بما يشبه «حكم قيمة» مؤداه أن أكثر ما مهم نتنياهو ويسعى نحوه هو الحفاظ على بقائه، إلى درجة تحويل هذا البقاء إلى «ضرورة أيديولوجية».

وقارن البعض بينه وبين رؤساء الحكومة السابقين ولا سيما من حزبه الليكود، ليخلصوا إلى توجيه نقد حاد وصريح إلى نتنياهو، في مركزه عدم مبدئيته وتفصيله مصالحه الشخصية والسياسية والاجتماعية، على أي مصلحة عامة، سواء أكانت مصلحة الدولة أو مصلحة الشعب في إسرائيل.

ومن الملفت أن جانباً من هذا النقد إلى نتنياهو يتم توجيهه من طرف ما يسمى بـ«اليمين التقليدي».

في المقابل فإن النقد الموجه من طرف اليسار- الوسط هو في معظمه نقد يتعلق بجدل داخلي حول ما سبق أن حددناه بأنه صراع على جوهر «دولة إسرائيل» في مقابل «أرض إسرائيل».

ومؤخراً أشار أحد الباحثين في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» إلى أن النقاش بشأن المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧ يمكن أن يؤدي إلى خسارة الطابع الديمقراطي لإسرائيل- ليس بسبب قرار مستقبلي يقضي بضم هذه المناطق مع عدم منح المساواة بالحقوق للسكان الفلسطينيين لكون المجتمع الدولي لن يسمح بمثل هذا القرار- وإنما من خلال الضغط الذي يمارسه أشخاص معينون من «اليسار» على المجتمع الدولي لإخضاع إسرائيل لإرادته، أو بسبب العنف الجسدي والكلامي الذي يمارسه أنصار اليمين حيال العرب واليساريين مغا.

وكتب هذا الباحث أن أنصار اليمين قد يكونون على حق عندما يزعمون أن إسرائيل أيام سيطرة حزب مباي («اليساري») كانت أكثر سوءاً بكثير من الناحية الديمقراطية- فقد فرضت الحكم العسكري على العرب في إسرائيل، وقامت بعملية قبية ومذبحة كفر قاسم وغيرها - لكنه في الوقت عينه أكد أن أنصار اليمين لا يفهمون الخطر: فالعنق الذي استخدمته إسرائيل في عهد حزب مباي، وبزعم إشكاليته، كان استخداماً للقوة من جانب السلطة ويستند إلى مبدئين: الأول أن للسلطة دائماً الحق في استخدام القوة؛ والثاني أن العنف المستخدم كان بقرار واع، كما أنه كان خاضعاً للسيطرة، وحتى للكيح والضغط من جانب محكمة العدل العليا. ولكن عندما تتفشى أجواء الكراهية والعنف في الشارع، يكون من الصعب جداً السيطرة عليها.

في الأحوال جيغفا ومع كل أهمية هذا النقاش الداخلي وتداعياته على سياسة إسرائيل العامة ولا سيما إزاء القضية الفلسطينية، يظل الأكثر أهمية أن الموقف العام لتتياهو إزاء هذه القضية يستل مسوغاته من ميراث أسلافه سواء من اليمين وحزب الليكود تحديداً، أو من يسار- الوسط.

فالوزير السابق دان مريدور (الليكود) الذي يتأكي على أيام زعماء مثل إسحاق شامير لم يبدلوا التحالفات والائتلافات الحكومية كي يضمنوا بقاءهم هم في السلطة وحسب، كما هي الحال اليوم، في إشارة إلى نتنياهو، شدّد على أن شامير «لم يكن يؤمن بحل يشمل إقامة دولة فلسطينية، وربما كان نتنياهو أيضاً لا يؤمن بهذا، لا يمكن لنا أن نقرر، لأن تصريحاته لا تتسجم مع ممارساته دائماً، فشامير لم يؤمن بحل الدولة الفلسطينية، لكن طريقته في إدارة الأمور كانت واقعية»، ويرى مريدور إن «الإرث الذي خلفه شامير هو أنه لم يقبل التنازل عن أي مليمتر من أرض إسرائيل، خلال كل فترة رئاسته الحكومة» (طالع ص ٧).

وتتياهو نفسه لا يترك مناسبة إلا ويؤكد فيها أن خطوطه الخمر بالنسبة لـ«الحل» هي تطوير لـ«الخطوط الحمر» التي أوصى بها إسحاق رابين خلال آخر خطاب ألقاه في الكنيست قبل شهر واحد من اغتياله في تشرين الثاني ١٩٩٥.

وتطالعون في هذا العدد (ص ٣) ترجمة لفصل من كتاب بعنوان «عملية أنابوليس - واحة أم سراب» صدر حديثاً في إسرائيل من تأليف عومر تسنعاني، ويعالج مفاوضات السلام التي جرت بين الفلسطينيين وإسرائيل ضمن «عملية أنابوليس» في العامين ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨.

ويتوصل الكتاب إلى خلاصة مهمة تنطبق على هذه العملية شأن ما سبقها من «عمليات سلام»، فوهاها أن هناك ضرورة لحدوث تغيير جذري، من الأساس، في التوجه الإسرائيلي العام حيال السلام، وهذا يتطلب قرارات حسم سياسية - أمنية، وليس عسكرية فقط. ويلفت إلى أن «اتفاقية سلام نهائية دائمة وإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة والاستمرار، توفر الأمن لجارتها إسرائيل أيضاً، تستوجب تغيير القرص المرن («ديسكيت» الذي تخزّن عليه معلومات الحاسوب) في الجانب الإسرائيلي، وهو ما لم يحدث في إطار الاتفاقيات المرحلية (أوسلو وغيرها) ولا في إطار عملية أنابوليس».

من إصدارات «مدار» قريبا



## تقرير جديد لـ «جمعية حقوق المواطن»:

# تقسيم الأراضي المحتلة والتحكم الذي يرافقه ينطويان على عواقب وخيمة بالنسبة لحقوق الإنسان الفلسطيني!

**\*طريقة سيطرة إسرائيل على حدود قطاع غزة تنتهك بفضاعة حقوق الإنسان الأساسية وحرية ما يزيد عن مليون شخص\***



(الفب)

نظام السيطرة الاحتلالي، تأثير على كافة تفاصيل حياة الفلسطينيين.

قطاع غزة. مع ذلك، ما زالت إسرائيل تمارس سيطرتها اليوم في عدد من المجالات الجوهرية، وعلى رأسها السيطرة على تحرك البشر والسلع، وعلى الحيزين البحري والجوي، وعلى السجل السكاني وعلى الغلاف الضريبي. إن طريقة سيطرة إسرائيل على حدود القطاع تنتهك بفضاعة حقوق الإنسان الأساسية وحرية ما يزيد عن مليون شخص يسكنون في القطاع، وتؤثر تأثيراً بالغاً على الاقتصاد والفقر في غزة.

ومع أن مكانة القطاع القانونية هي محط جدل مُحتم، لا يشكك أحد في أن سيطرة إسرائيل على قطاع غزة، وهي مسؤوليات تتنصل منها إسرائيل اليوم باختيارها عنه مسؤوليات، وهي مسؤوليات تتنصل منها إسرائيل اليوم باختيارها سياسة تفرقة قصوى بخصوص قطاع غزة.

وسلسلة أخرى من الحقوق المُشتقة من حرية التنقل، ومن بينها الحق في حياة عائلية، والحق في الضخمة وسلامة الجسد والحق في التربية. والاقتصاد والتجارة الفلسطينية هما رهن القرارات اليومية التي يتخذها القادة العسكريون، الذين يقررون بشأن إتاحة أو عدم إتاحة مرور البضائع والأشخاص وبشأن كيفية المرور، وبشأن فرض أو عدم فرض تقييدات على تطور مختلف القطاعات، وما إلى ذلك. وتؤدي هذه التقييدات المختلفة التي يفرضها الجيش إلى توسيع دوائر الفقر والعجز.

وفيما يتعلق بقطاع غزة، جاء في التقرير: "منذ فك الارتباط في العام ٢٠٠٥، لم تعد إسرائيل تفرض سيطرتها الفعلية على

السيطرة الإسرائيلية، يمكننا أن نشعر بالعواقب السلبية لهذا التجزيء، وسكان غور الأردن يعانون هم أيضاً من التبعات الضعيفة التي صاحبت السياسة الإسرائيلية بفصل هذه المنطقة عن سائر أقسام الضفة الغربية. ويجري الفصل الأكثر تطرفاً حالياً في قطاع غزة.

وأدى إنشاء السلطة الفلسطينية إلى تغيير نطاق صلاحيات السلطات الإسرائيلية وطبيعتها، وعلى رأس هذه السلطات - الجيش، مع ذلك، وبما أن صلاحيات السلطة وقوتها محدودتان، حتى في المناطق التي تعمل السلطة فيها ما زال هناك قدر كبير من السيطرة الكامنة بين يدي القائد العسكري. وبناء جدار الفصل في داخل الأراضي المحتلة مع بداية القرن الحالي أدى إلى تجزيء إضافي لهذه الأراضي، إذ خلق الجدار جيوتاً فلسطينية معزولة وسمح بتوسيع المستوطنات برعاية حجج أمنية، وعلى طول الجدار أنشئت حواجز وبوابات، يمزعها الإسرائيليون بحزبية، إلا أن مرور الفلسطينيين عبرها محدود أو ممنوع، حتى عندما تكون تحركاتهم داخل الأراضي المحتلة ذاتها (لا من أجل الدخول إلى إسرائيل)، وإلى غرب الجدار وإلى شرق الخط الأخضر، نشأت "منطقة التماس"، والتي يستطيع الإسرائيليون والأجانب أن يتحركوا فيها بحزبية، في حين أن إمكانية وصول الفلسطينيين إليها للسكن هناك أو للعمل في الأراضي محدودة ومعقدة. حتى أولئك الذين سكنوا طيلة حياتهم في تلك المناطق اضطروا إلى مواجهة نظام تصاريح بيروقراطي مُعقد ينطوي على المهانة والغنف.

وقال التقرير إن التحكم بحركة الفلسطينيين على طول خطوط التماس بين المناطق المختلفة يُشكل الانشغال المركزي للجيش، وجهاز الأمن العام، والشرطة، ووزارة الداخلية وسلطات إضافية، وقد "طوّرت" التحدّيات التكنولوجية إمكانيات التحكم في دواخل الضفة، وعند المداخل إلى المستوطنات، وبين الجدار والخط الأخضر، وفي منطقة التماس بين القدس الشرقية والغربية، وبين الضفة والقدس، وبين قطاع غزة والضفة وإسرائيل. مع مرور السنوات، توسعت العقوبات والاعتقالات المفروضة على كل من يُقبض عليه دون التصاريح اللازمة، وعلى كل من يوفر له المأوى أو يقبله، ويزداد هذا التحكم في فترات التصعيد، أحياناً، هناك خطوات جديدة تُتخذ أثناء هذه الفترات لكنها تبقى سارية المفعول حتى بعد هدوء العاصفة. هذا ما جرى، مثلاً، بخصوص أوامر الساعة التي تُعنى بقانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل، والتي سنن في أيام أوج الانتفاضة الثانية بهدف تقليص لم شمل العائلات الموزعة على طرفي الخط الأخضر. كان من المفترض أن تكون هذه الأوامر مؤقتة، إلا أن تحديثها يجري الآن عاماً تلو الآخر، فيحول ألف الفلسطيني الذين يعيشون في إسرائيل والقدس إلى سكان غير قانونيين، أو سكان يعتمدون على تصاريح إسرائيلية من أجل التحرك والسكن في منازلهم.

ولفت التقرير إلى أن تقسيم الأراضي المحتلة والتحكم الذي يرافقه هذا التقسيم ينطويان على عواقب وخيمة تحلّل حرية حركة الفلسطينيين

أكد تقرير جديد صادر عن "جمعية حقوق المواطن" في إسرائيل أنه بالرغم من وجود تغيرات تتعلق بالسيطرة الإسرائيلية على المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧، فإن السيطرة الإسرائيلية على الحيز الواقع بين نهر الأردن والبحر ظلت هي القوّة الأهم والأكثر تأثيراً في الحياة اليومية لجميع الأشخاص الذين يسكنون في هذا الحيز. وهذه القوّة والسيطرة البالغة التي تملكها إسرائيل تلحق عليها أيضاً مسؤولية كبيرة.

وأضاف التقرير أن هناك في المعتاد ميلاً إلى الحديث عن "الأراضي المحتلة" وكأنها مساحة أو وحدة معروفة ومحددة. لكن في العقود الخمسة التي انقضت منذ العام ١٩٦٧، طرأ على هذه الأراضي تجزئة فطرية، أدى إلى إلحاق ضرر بالغ بالسكان الفلسطينيين على الصعيد الفردي، وعلى الصعيدين الجماهيري والقومي.

فقد ضُمت القدس الشرقية رسمياً من قبل إسرائيل منذ شهر حزيران ١٩٦٧، وذلك بانتهاك للقانون الدولي ودون إعطاء سكان المدينة حقوقهم كاملة. وأدت السياسة الإسرائيلية التي بُورأت في شرقي المدينة إلى عزل القدس الشرقية وانهارها، بعد أن كانت في الماضي موطن قوّة اقتصادية، وسياسية، واجتماعية ودينية.

إضافة إلى الضم القانوني، الذي فرّق القدس الشرقية عن الضفة الغربية، بُني قبل عقد من الزمن فاصل حقيقي بين القدس والضفة وذلك بهيئة جدار الفصل. وبفضل وصل الجدار الإسمنتي بين المجموعات السكانية ويقطع التواصل الطبيعي للمجموعة السكانية الفلسطينية في القدس عن تلك المجموعات المحيطة بها.

كما أن توسع مشروع الاستيطان تدريجياً، إضافة إلى شق طرق تؤدي إلى المستوطنات وبؤر الاستيطان، أدى إلى خلق فضاءات كاملة جديدة في الضفة الغربية والقدس، لا يُسمح للفلسطينيين فيها بأن يتحركوا أو يسكنوا، أو قد يُسمح لهم ذلك بشكل مقلص جداً، في حين أن إمكانية وصول المواطنين الإسرائيليين إلى هناك متاحة. وجرت وتجري هذه الخطوة أيضاً بما يتنافى والقانون الدولي.

كذلك، أُنتجت فضاءات مغلقة أخرى في الضفة والقدس أقصى منها الفلسطينيين، وذلك بواسطة الإعلان عن مختلف المناطق أنها مناطق إطلاق نار بهدف التدريبات العسكرية، أو مناطق عسكرية مغلقة، أو مواقع أثرية أو حدائق وطنية، تُجرّب هذه الخطوات المجتمعات الفلسطينية على العيش تحت نظام من التقييدات ولا تتيح إدارة حياة طبيعية وتؤدي إلى إخلاء قسري أو إجباري لعائلات وجماهير كثيرة.

ولجبت اتفاقية أوسلو تغييرات جذرية بخصوص تقسيم الضفة إلى مناطق ٢، 'ب' و'ج' وإنشاء السلطة الفلسطينية. وجرى التقسيم بحسب خطوط جغرافية مُصنعة تتصل بين مناطق مُتمثلة في ما بينها في الواقع، مثل الطرق المؤدية من المدن الكبرى إلى القرى المجاورة لها. وفي مدينة الخليل، التي يقع جزء منها تحت السيطرة الفلسطينية ويقع الجزء الآخر تحت

## شبهات الفساد المتزايدة والسباحة بين الحيتان «الجائعة» قد تكون مؤشراً إلى نهاية نتيهاو السياسية!

**\*تكاثرت في الشهرين الأخيرين شبهات الفساد المنسوبة إلى نتيهاو وعائلته\* تقارير صحافية بدأت تسلط الضوء أكثر على تلاعب نتيهاو بالسياسة الاقتصادية خدمة لحيتان المال\* نتيهاو يفلت حتى الآن من كل القضايا المنسوبة إليه لكن هذا قد لا يدوم طويلاً\* ليبرمان أيضاً يدخل إلى الحكومة "محاطاً" بأسماء متورطين بالفساد\***

وبغض النظر عن غفلات كل واحدة من هذه القضايا، وتنوع الجهات التي تقف من وراء كل قضية، وضد كل واحد من رؤساء الوزراء، فإن الانطباع الوارد، أنه في كل الأحوال سيكون من ينتظر أو يسعى لوقوع كل واحد من رؤساء وزراء إسرائيل.

### نتيهاو ليس وحده في الحكومة

بطبيعة الحال فإن قضايا الفساد لا تظل فقط رؤساء الوزراء، ففي السنوات العشرين الأخيرة جرى التحقيق مع ما يزيد عن ٣٥ عضو كنيست ووزير ورئيسي دولة، عن عشرات المسؤولين في مؤسسات حكومية ورسمية مختلفة، وقبل اسبوعين بدأ التحقيق مع وزير الرفاه الاجتماعي حاييم كاتس أيضاً حول شبهات فساد.

لكن الاسم الأبرز حالياً، هو وزير الدفاع أفغدور ليبرمان، الذي افتتح حملته الانتخابية، في نهاية العام ٢٠١٤، للانتخابات البرلمانية في ربيع العام الماضي ٢٠١٥. في ظل واحدة من أضخم قضايا الفساد التي عصفت بإسرائيل؛ إذ أن من كانت نائباً وزير الداخلية من حزبه، ارتبطت بشبكة فساد مالي ضخمة، يتورط فيها عشرات الموظفين والمسؤولين، في مؤسسات حكومية وشبه رسمية ومصهوبية كالمعروف على علاقة بحزب ليبرمان "يسرائيل بيتينو". ورغم مرور عام ونصف العام على تخير هذه القضية، التي بدأت باعتقالات لأيام وأسابيع لعدد كبير من المشتبهين، إلا أن المحاكمات لم تبدأ حتى الآن.

وقد نشر الملحق الأسبوعي لصحيفة "ذي ماركر"، رسماً للشخصيات الأبرز التي تحيط بليبرمان، أو على علاقة خاصة ومميزة معه. وشملت القائمة أسماء ١٣ شخصاً، ٩ منهم متورطون بقضايا فساد، منها قضايا فساد نسبت إلى ليبرمان ذاته، وكان قد فلت منها.

والأشخاص هم: الملياردير الاستراتيجي اليهودي مارتن شلاف، الذي ارتبط اسمه بقضية الرشاوى التي نسبت إلى ليبرمان، وقد رفض الحضور إلى إسرائيل لتقديم إفادة مما أضعف ملف التحقيق، قبل اغلاقه. والملياردير الإسرائيلي ميخائيل تشيرنوف، الذي ارتبط اسمه بتقديم رشوى إلى ليبرمان، ولكن الملف تم اغلاقه، والثري دان غيرطليز، وهو من المتدينين المتزمتين (حريديم)، وثراؤه في قطاع المجوهرات في العالم، وارتبط اسمه بقضية الشركات الوهمية التي نسبت إلى ليبرمان وابنته، وقد أغلق الملف. ومثله في قضية الشركات الوهمية، الثري اليهودي العالمي، دانييل غينتيشتاين، وهو صديق شخصي منذ "الطفولة" لليبرمان في جمهورية مولدايفيا. وأيضاً الثري الاستراتيجي اليهودي روبرت نوفيكوفسكي، والمحامي الصديق لليبرمان، يوايف ميني.

وثلاثة من المتورطين في قضية الفساد الكبرى، التي ارتبطت بحزب ليبرمان "يسرائيل بيتينو" هم: المختص بالعلاقات العامة يسرائيل يهوشع، والمدير العام السابق لشركة الأشغال العامة الحكومية، أليكس فيزنيستس. والثالث هو مدير مكتب ليبرمان، شارون شالوم، وهو زوج المحامية سيجما ليفي، المتورطة بقضية الفساد في شركة الشوارع الحكومية "تيفي يسرائيل". ورغم هذا، فإن ليبرمان فلت تقريبا من كل لوائح الاتهام وشبهات الفساد، التي وجهت ضده، وحوكم في قضية تُعد هامشية، لم تؤثر على حياته السياسية، وهذا الأمر خلق طوفان الوقوت علامات سؤال خطيرة حول جدو آلية اغلاق الملفات ضد ليبرمان، والطرف الذي قادته إلى اغلاق ملفات أخرى، وهذا بالضبط ما أقلق غالبية الأوساط الإسرائيلية من اسناد حقيبة الدفاع لليبرمان.

نتيهاو في ورطة مستقبلية، مع تراكم أعداد الخاسرين، ولربما ما كتبه المحلل السياسي الأبرز ناحوم بارنياغ، في مقال له في صحيفة "يديעות أchronot"، يعكس آراء في الشارع الإسرائيلي، إذ يقول: "من حق الإسرائيليين أن يسألوا الآن، دون صلة بنتائج الفحص، كيف يجد شخصا مثل نتيهاو نفسه في سريز اخلاقي واحد مع شخص مثل ميمران، لماذا على مدى كل حياة نتيهاو الشخصية تمسك باناس اغنياء، يمنحونه الامتيازات، ينزلونه في شقق فاخرة وفي فنادق فاخرة ويرصون على تدفئته بالمال، فهو شخص ذكي، وهو ملزم بان يفهم بان الاداء بانه لم يعطهم شيئا مدعوض، فهو يعطي هؤلاء الأشخاص المشكوك فيهم، وهم موضع التحقيقات من لاس فيغاس وحتى باريس، الكثير جدا، يعطيهم ايانا، وشرف دولة اليهود، وهذا طبق الفضة (المال) بصيغة إسرائيل ٢٠١٦. لو انه كان يحصل بالمقابل على مساعدة لدولة إسرائيل في صراعاتها، لكان يمكن ان نقول فليكن، حين كانت إسرائيل في مهدها تلتقت المساعدة حتى من المافيا اليهودية، ولكن ما يحصل عليه بالمقابل هو زجاجة نبيذ روتشيلد أو "روم سيرفس" (خدمة الغرف الفندقية) أو المال. من رئيس وزراء مسموح لنا أن نتوقع أكثر، نتيهاو لم يخترع هذا الاندفاع نحو الاندفاع اليهود الجد، سبقه آخرون، ولكن مثلما كتبت عنه في سياق قضية مشابهة، فيه خليط استثنائي؛ من جهة هو محب للاستمتاع الذي لا يعرف الشئ؛ ومن جهة أخرى هو بديل استعراضي. وهذا خليط فتاك، حتى لو لم تولد هذه القضية شيئاً على المستوى القضائي، فلها معنى سياسي، إن كثرة القضايا تبعد إمكانية أن ينضم المعسكر الصهيوني إلى الحكومة وتعزز التمرد داخل الائتلاف وداخل الليكود. السياسيون مثل سمك القرش، يعرفون كيف يشمون الدم، وللدم رائحة".

### ٢٠ عاما ورؤساء وزراء تحت التحقيق

طوال السنوات العشرين الأخيرة، لم يكن هناك رئيس وزراء إسرائيلي إلا وخضع لشبهات فساد، بهذا المستوى أو ذلك، فنتيهاو ذاته خضع في ولايته الأولى (١٩٩٦-١٩٩٩) إلى تحقيق بشأن تلقي أموال غير مشروعة، لتمويل حملته الانتخابية، وبعد أن خسر الانتخابات تعرض لتحقيق حول أخذه لهدايا حصل عليها كرئيس وزراء، وهي ملك الخزينة العامة، كما جرى التحقيق معه بشأن استخدامه شركة نقلات على حساب الخزينة العامة، ولكن كل هذه التحقيقات لم تصل إلى المحاكم.

وكما ذكر في الأيام الأخيرة تكشف شبهة حصوله على أموال غير مشروعة من الثري الفرنسي اليهودي، ميمران، وقبل هذا تكشف قضية تذاكر السفر السابق ذكرها هنا، والمحاكمات ضد زوجة نتيهاو، كما أن إيهود باراك تعرض لتحقيق واسع حول إقامة جمعيات وهمية، لتمويل حملته الانتخابية في العام ١٩٩٩، وخرج من التحقيق من دون شيء، وفلت أريئيل شارون من تحقيق واسع حول أموال ضخمة تلقاها من أحد اصداقه الأثرياء اليهود، وهذه القضية، التي أودعت أحد ابناؤه تسعة أشهر في السجن، وقد فلت شارون من القضية بعد أن سقط في غيبوبة لثماني سنوات انتهت بموته. ويقع الآن في السجن إيهود أولمرت، الذي تعرض منذ العام ٢٠٠٨، إلى سلسلة تحقيقات في عدة قضايا، بعضها أغلق وبعضها أدين به، وهو الآن يمضي محكومة السجن ٢٠ شهرا، ولكن في قضايا أولمرت، كانت ملفات قد مز عليها سنوات عديدة، وكان واضحا أن هناك من يسعى لإسقاطه.

آخرين. ويستذكر رونيك اندلاع حملة الاحتجاجات الشعبية على غلاء المعيشة في صيف العام ٢٠١١، التي أدخلت نتيهاو في نوع من الهلع؛ فسارع إلى قرابين؛ أولهما إقامة لجنة حكومية، تبحث بسرعة في اتخاذ خطوات من شأنها أن تخفف العبء على الجمهور، والتي رأسها مانويل تراختنبرغ، الذي بات اليوم نائباً عن حزب "العمل" (معارض). وثانياً، حث نتيهاو لجنة الكنيست على الإسراع في عملية تشريع قانون كان من المفترض أن يزيد من قيود الاحتكارات. ولكن بعد أن هدأت الحملة بعد بضعة أسابيع، رأينا نهجا مغلوبا من نتيهاو، فقامون القيود على الاحتكارات، توقف عمليا، جرى إقراره في العام ٢٠١٣، بعد انتخابات ذلك العام، ولكن بعد أفرغه من مضمونه الأول. وثانياً، فإن نتيهاو لم ينفذ أبداً من توصيات لجنة تراختنبرغ التي عينها في أوج حملة الاحتجاجات، رغم تعهداته بتطبيقها.

ويشير رونيك أيضاً إلى اتفاقيات الحكومة مع شركات التقيب واستخراج الغاز، والتي من شأنها أن تحقق أرباحاً على تلك الشركات، وأبرزها الكابيت ذاته العلاقة الخاصة بين نتيهاو والمستثمر الأكبر في قطاع الغاز، يتسحاق تشوفا. ولكن الضوء الأكبر الذي يبرزه رونيك، كان بما يتعلق بقطاع الاتصالات، إذ أبقى نتيهاو لنفسه حقيبة الاتصالات، سوية مع حقيبتَي الاقتصاد والخارجية، إضافة إلى حقيبة صغيرة: "التعاون الاقليمي"، ويقول الكاتب إن نتيهاو أبقى لنفسه حقيبة الاتصالات، كي يوقف البرنامج الاصلاحي، الذي طرحه وزير الاتصالات السابق غلعاد إردان (حالياً وزير الأمن الداخلي)، وكان من شأنها أن تتكك الاحتكار في قطاع الاتصالات الأرضية، الذي في مركزه شركة الهواتف شبه الحكومية "بيزك"، التي صاحب الأسهم الأكبر فيها الثري الملياردير شاولوف الوفيتش، صديق نتيهاو، الذي في ما لو تطبقت الخطة، لكان خسر نسبة كبيرة من الأرباح التي يجنيها من هذه الشركة سنوياً.

ويقول رونيك إنه فور تشكيل الحكومة وبقاء حقيبة الاتصالات بيديه، أقال مدير عام الوزارة الذي كان يدفع بهذه الخطة، وعين بدلا منه أحد المقربين.

ونشر في هذا السياق، إلى سعي نتيهاو الدائم للسيطرة على وسائل الإعلام من خلال فئاتين، إما من خلال حيتان مال يسيطرون على القنوات الخاصة وشبه الخاصة، أو من خلال التعيينات الرسمية في القنوات الرسمية.

فمثلاً في الأسبوع الماضي اختار مجلس إدارة القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي صديق عائلة نتيهاو، رامي سدان، رئيساً لإدارة قسم الأخبار فيها، بعد أن خاض نتيهاو في السنوات الأخيرة معركة شرسة ضد القناة العاشرة، نظراً لما تعرضه من انتقادات لنتيهاو.

كما أن نتيهاو يحظى منذ تسع سنوات بانتشار الصحيفة اليومية المجانية "يسرائيل هوم"، لصاحبها الملياردير الأميركي اليهودي شلدون إدلسون، وهي صحيفة مجندة بالكامل لصالح نتيهاو، الذي ضد بكل قوته في الدورة البرلمانية السابقة، الاستمرار في مشروع قانون يهدف إلى وقف مجانبته هذه الصحيفة، بحجم صفحاتها الحالي، وتحديث أبنام في يوقف البرنامج الاصلاحي، الذي طرحه وزير صحيفة مجانية أخرى، تستخدم نتيهاو، وأحد مالكيها قد يكون الثري الوفيتش، الذي أنقذه نتيهاو من الخطة التي ستضرب أرباحه في قطاع الاتصالات.

لسلك قرار اقتصادي يتعلق بالقطاع الخاص، أو على ارتباط به، سيكون رابحون وخاسرون أيضاً، من بين كبار المستثمرين، والسعرات لتحقيق الأرباح في هذا القطاع أو ذلك؛ وفي حين سيلقى نتيهاو الرضى والمكافأة ممن أغدقت عليهم قراراته بالأرباح، فإن الخاسرين سيفتشون لا محالة عن مسالك الانتقام، وسيكون

### كتب ب. جرابيسي:

لا شك في أن تكاثر التقارير بشأن شبهات الفساد المنسوبة إلى بنيامين نتيهاو، بموازاة قرارات محاكم تدين زوجته بشأن تعاملها الفظ مع العاملين في مقر الإقامة الرسمي لرئيس الوزراء، يعيد إلى الأذهان ما جرى مع كل رؤساء الوزراء في السنوات العشرين الأخيرة، إذ خضع كل رؤساء الوزراء إلى تحقيقات في شبهات، بعضها يعود لسنين عديدة إلى الوزراء، فنتيهاو، ومنذ عودته إلى السياسة في مطلع العام ٢٠٠٣، كوزير للمالية، يسبح بحركات متسارعة، في بحر حيتان المال الشرهة، ولا يفتقه لبعضها وتأمين مصالحها، سيجهل عرضة لافتراس الحيتان الخاسرة، أو تلك التي لم يحقق لها نتيهاو مصالحها بالقدر الذي توقعته منه.

القضية الأخيرة التي تنسب لنتيهاو هي تصريح الملياردير الفرنسي اليهودي آرنو ميمران للمحكمة الفرنسية، بأنه منح نتيهاو ما يعادل ١٧٠ ألف يورو لتمويل حملته الانتخابية، إذ يحاكم ميمران في جنج مالية ضخمة في وطنه، وسارع نتيهاو إلى النفي، زاعماً أنه تلقى منه في العام ٢٠٠١ مبلغ ٤٠ ألف يورو لتمويل حملته لتسويق وتسويق إسرائيل، ولكن الصحافة الإسرائيلية نشرت في الأيام الأخيرة، التناقضات في البيانات التي أصدرها نتيهاو في هذه القضية في الشهرين الأخيرين إلى جانب إبراز أن المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية يغمص الشبهات حول نتيهاو.

وسبق هذا، قبل نحو شهر، تقرير مراقب الدولة العام، الذي ألمح إلى أن اغلاق ملف التحقيق في قضية حصول نتيهاو على تمويل مزدوج لسفراته الجوية إلى الخارج مع أبناء عائلته، حينما كان وزيراً للمالية في حكومة إريئيل شارون (قبل ١٢ عاماً)، تم بطرف غير سليمة، وطرأ أسئلة خطيرة على قرار اغلاق الملف.

وكل هذا بموازاة إصدار حكمنين على زوجة نتيهاو، سارة، بدفع تعويضات لموظفين في مقر الإقامة الرسمي لرئيس الوزراء وأحدهما مدير البيت، بسبب تصرفاتها الفظة مع العاملين، في حين أوصت الشرطة النيابة بتقديم لائحة اتهام ضد سارة، بسبب تمويل ترميمات في بيت العائلة الخاص في مدينة قيسارية، على حساب الخزينة العامة وبشكل غير قانوني.

### أولويات نتيهاو خدمة لحيتان المال

في كل مرة تظهر فيها شبهات فساد ضد نتيهاو، تظهر معها من جديد شبكة علاقات نتيهاو مع حيتان المال الإسرائيليين، وأيضاً اليهود في العالم؛ وكل هذه التقارير من دون استثناء، تسعى إلى الربط بين سياسات وقرارات اقتصادية يتخذها نتيهاو، وبين مصالح مستثمرين على علاقة به، وقد أجهض نتيهاو على مر سنوات حكوماته الثلاث الأخيرة، ابتداء من العام ٢٠٠٩، وحتى اليوم، سلسلة قرارات وقوانين كان من شأنها أن تفرص قيوداً على الاحتكارات الكبرى. في حين دعم نتيهاو بموازاة ذلك ما من شأنه ضرب احتكارات قائمة، لصالح مستثمرين، يسعون لدخول القطاع الاقتصادي الذي تتحكمه شركات معينة.

وقبل أيام، استعرض المحلل الاقتصادي غاي رونيك في الملحق الأسبوعي لصحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية، جوانب من نهج نتيهاو لصالح حيتان المال، وأشار بوضوح إلى أن لديه لوائح تفصيلية لبعض المستثمرين الكبار، على حساب



## كتاب جديد حول مفاوضات السلام في أنابوليس (٢٠٠٧-٢٠٠٨) والدروس المستفادة منها:

# اتفاق سلام نهائي وإنشاء دولة فلسطينية يستلزمان «تغيير القرص المرن» في إسرائيل وهو ما لم يحدث في «عملية أنابوليس»!

«مثل هذا التغيير لم يحدث في أي من الاتفاقات المرحلية أيضا» الكتاب يفند المراجع الإسرائيلية بشأن «عدم قدرة الرئيس عباس، أو عدم استعداده المبدئي، للتوصل إلى اتفاق نهائي في عملية أنابوليس»! «المقترح الذي قدمه أولمرت في أنابوليس كان نصاً يبقى على الفجوات بين الطرفين، علاوة على أن إشكالية الشرعية السياسية، الحزبية التي كان يعاني منها أولمرت لم تسمح لعباس باتخاذ قرارات حاسمة والتوصل إلى تسويات»! «الاعتبارات الحزبية، السياسية، الداخلية، في إسرائيل احتلت موقعا مركزيا انعكس على سير عملية التفاوض، فجعلتها عملية جزئية وإشكالية، أدت. سوية مع استمرار البناء في المستوطنات، إلى زعزعة الثقة المهترئة أصلا»!



طاوله النقاش والمفاوضات، ثم جرت إسرائيل في نهاية الأمر إلى عملية عسكرية في قطاع غزة شكلت الفصل الأخير من عملية أنابوليس ووضعت نهايتها.

ثمة من يدعي بأن المقترح الذي قدمه أولمرت كان يمكن أن ينجح بتحقيق اتفاق نهائي خلال وقت قصير لو أن الظروف كانت مواتية لذلك، ومما يدعم هذا الرأي استعداد أولمرت الحقيقي للانسحاب من الضفة الغربية "في إطار اتفاق أو من دونه"، والذي عكس قرارا استراتيجيا نهائيا من طرفه، إلى جانب الاستعداد المبدئي الذي أبداه الرئيس عباس لمواصلة البحث في مقترح أولمرت، والذي بدأ - كما ذكرنا - مقترحا جديا اعتبره عباس قاعدة مناسبة لاستمرار الحوار. ومع ذلك، وخلافا لما نشر لاحقا حول عدم قدرة الرئيس عباس، أو عدم استعداده المبدئي، للتوصل إلى اتفاق نهائي، فليس في عملية أنابوليس ما يمكن أن يشكل أساسا لمثل هذا الرأي ويستند. ذلك أن مقترح أولمرت لم يكن بمثابة نص ناجز لاتفاق محتمل، بل كان نصاً يبقى على الفجوات بين الطرفين، علاوة على أن إشكالية الشرعية السياسية - الحزبية التي كان يعاني منها أولمرت لم تسمح لعباس باتخاذ قرارات حاسمة والتوصل إلى تسويات.

من عملية أنابوليس وما جرى فيها يمكننا استنباط عبر كثيرة حول الفجوات بين الطرفين، على نحو يستوجب نظرة أكثر عمقا وشمولية إلى الجانب السيروراتي - المنظومي. فمثل هذا التحليل يدل على أن ما كان ينقص في عملية أنابوليس ليس عامل الوقت فقط، وإنما أكثر منه بكثير. أما أهم العبر والدروس التي يمكن استخلاصها من عملية أنابوليس، والتي تستلزم إعادة البحث والفحص، من جديد، استعدادا لعملية تفاوضية جديدة، قادمة، بين الطرفين، فهي أن تشمل هذه العملية، خلافا لما حصل في السابق، إلزام الطرفين بالانتقال من نهج إدارة الصراع - وهو نهج استنفد نفسه ويجبر الطرفين إلى مزيد من التصعيد وتعميق عدم الثقة المتبادل - إلى نهج السعي الجدي نحو التوصل إلى اتفاق سياسي دائم وثابت على أساس فكرة الدولتين، كحل للصراع.

### الحسم الاستراتيجي التاريخي المطلوب من الطرفين

يتوجب على الجانب الإسرائيلي، بداية وقبل أي شيء آخر، إدراك وتدويت حجم الثمن الإقليمي (على الأرض) الذي ينبغي عليه دفعه على أساس مبدأ تقسيم البلاد، وفي المقابل، ينبغي إدراك وتدويت حجم التغيير والمقابل التاريخي المتوقع الحصول عليه نتيجة لمثل هذا الاتفاق، على ما فيه من دلالات وإسقاطات سياسية، أمنية واقتصادية، سواء على صعيد العلاقة مع الفلسطينيين، أو دول المنطقة أو العالم بأسره. وكخلفية لمثل هذا الحسم، ينبغي على الجانب الإسرائيلي إدراك وتدويت مدى التعهد الكامن في عدم التوازي بين الطرفين، وفي مقدمة ذلك الفهم بأن أمام إسرائيل خيارا استراتيجيا واحدا - تقسيم البلاد إلى دولتين - فيما أن لدى الفلسطينيين خيارا جديا إضافيا آخر - دولة واحدة للشعبين.

في موازاة ذلك، ينبغي على الجانب الفلسطيني إدراك وتدويت عملية الانتقال من كيان تابع إلى دولة سيادية سيكون من المطلوب منها، خلال فترة وجيزة، الاضطلاع بمسؤوليات الأمن والاستقرار، وزيادة على هذا، ينبغي على الفلسطينيين تقليص مدى تشبهم غير المساوم بالمبادئ الأساسية التي قررتها مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٨٨، وخاصة كل ما يتعلق منها بحق العودة.

مثل هذا الحسم من كلا الطرفين - ومن جانب الأميركيين بدرجة كبيرة أيضا - من شأنه إنهاء الدوران في حلقة مفرغة وضمان عدم تكرار الحالة التي يجري فيها الطرفان مفاوضات من أجل المفاوضات وضمان نشوء وضع يمكن من الدفع نحو اتفاق نهائي، دائم وثابت.

### تحديد مصدر محدث إصلاحات الطرفين كأساس لتسريع نحو اتفاق

ينبغي تغيير النهج المفرق في القانونية - القضائية والمتمثل في «الضبابية البناءة» واستبداله بنهج يستند إلى مصادر تخويل تتيح التقدم نحو نقاط الاتفاق، تضمن استخدام الطرفين لغة مشتركة، تتيح تطوير توجه يتفق على النظر إلى الأمام وتوفر درجة أعلى من الاستقرار تسمح بتطبيق الاتفاق فعليا على أرض الواقع. ولهذا الغرض، يجدر النظر اليوم والعمل لاتخاذ قرار، يفضل أن يكون باتفاق ثنائي، يقوم على التفاهات الأساسية التي تم التوصل إليها بين الطرفين حتى الآن - وإذا لم يكن الأمر ممكنا بالاتفاق بين الطرفين، فعلى أساس مبادرة أميركية أو قرار يتخذه مجلس الأمن، بحيث يكون مقبولا على كلا الطرفين ويشمل مبادئ الاتفاق الأساسية على قاعدة مكوناتها التالية:

الحدود - تقوم على أساس خطوط جزيران ١٩٦٧ وتقسيم المناطق ذات «الملكية المهجورة» إلى قسمين، وسط تعديلات وتبادل أراض متفق عليها بنسبة ١:١. وإلى جانب هذا، يتم إنشاء منطقة ربط برية بين الضفة الغربية وقطاع غزة للتنقلات والمعابر الثابتة والأمنية، للمواطنين وللضائع.

الأمن - تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح / محدودة التسليح، ذات قدرات كافية للحكومة تضطلع بمسؤوليات دولية، إلى جانب وضع ترتيبات أمنية مناسبة لمحاربة واجتثاث الإرهاب والعنف.

القدس - يتم تقسيمها إلى عاصمتين، على أساس مبدأ ضم الأحياء اليهودية إلى إسرائيل والأحياء العربية إلى فلسطين. ويتم وضع ترتيب خاص يحدد مكانة «الحوض التاريخي» (الحوض المقدس) وترتيبات إدارته، بالتنسيق والتعاون مع الدول ذات العلاقة في المنطقة.

اللاجئون - يصار إلى حل تدريجي بمساعدة ودعم دوليين وإقليميين يضمن التعويض المناسب والإقامة الدائمة اللائمة للاجئين ويمنع المس بطابع دولة إسرائيل، السيادة والهوية، ويشكل حل هذه المسألة قاعدة لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين وبين إسرائيل والدول العربية والإسلامية، بروح مبادرة السلام العربية في العام ٢٠٠٢.

### اتفاق نهائي تدريجي وتوجه تسلسلي لإنشاء دولة فلسطينية

شكلت عملية أنابوليس محاولة إضافية أخرى لم تحقق النجاح في

«عملية أنابوليس - واحة أو سراب؟» - هو عنوان كتاب جديد صدر في إسرائيل من تأليف عومر تسنعاني يعالج مفاوضات السلام التي جرت بين الفلسطينيين وإسرائيل في «عملية أنابوليس» في الكلية البحرية في مدينة أنابوليس في ولاية ميريلاند في الولايات المتحدة في العامين ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨. وقد صدر الكتاب بالتعاون بين «مركز مولاد» لتجديد الديمقراطية في إسرائيل» ومركز تامي شطاييتس لدراسات السلام.

ومن المعروف أن جولة المفاوضات الجديدة الأخيرة للتوصل إلى اتفاقية سلام في الشرق الأوسط، بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، كانت تلك التي جرت في أنابوليس، بتنظيم من الولايات المتحدة وبإشراف مباشر من وزيرة خارجيتها آنذاك، كوندوليسا رايس، وكانت تلك جولة المفاوضات الجديدة الأولى منذ «مؤتمر كامب ديفيد» الذي عقد في العام ٢٠٠٠ واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، في العام نفسه. وقد جرت جولة المفاوضات بعد افتتاحها بمؤتمر أنابوليس، الذي عقد يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٧، بحضور ممثلين عن إسرائيل (رئيس الحكومة إيهود أولمرت ووزيرة الخارجية تسبيحي ليفتي)، منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية (الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الحكومة الفلسطينية سلام فياض)، اللجنة الرباعية حول الشرق الأوسط (الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، الولايات المتحدة وروسيا) وممثلين عن غالبية الدول العربية، من بينها مصر، الأردن، السعودية، لبنان، السودان وسورية.

وفي أعقاب انتهاء عملية أنابوليس، في العام ٢٠٠٨، دون التوصل إلى اتفاق السلام المنشود، تبودلت الاتهامات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بشأن المسؤولية عن فشل المفاوضات وعدم إحراز تقدم جدي، ويأتي هذا الكتاب الآن ليسلط الضوء على ما حصل خلال الجولة من المفاوضات، من خلال محاولة الإجابة عن بعض الأسئلة (مثل: أي الطرفين كان على حق في اتهاماته بشأن المسؤولية؟، ما الذي حصل فعلا في العملية السياسية المباشرة الأخيرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين والتي أوليت أهمية كبرى؟؛ إلى أي حد حصل التقدم الجدي في اتجاه التوصل إلى اتفاق سلام نهائي؟ وغيرها) ومن خلال تحليل عميق للخلفيات التي دفعت إلى تلك الجولة من المفاوضات، المبادئ المؤجزة الأساسية التي حكمت سير تلك الجولة والفجوات بين رؤى ومواقف الطرفين.

ويقدم الكتاب نظرة مميزة على ما دار حول مائدة التفاوض وما دار خلف الكواليس ويشمل ما يصفه بأنه «كشوفات جديدة ومفاجئة» حول المواقف الحقيقية التي اعتمدها وعرضها الطرفان حول المآزق الاستراتيجية والسياسية التي أتت عليه المفاوضات وشكل الدليل على إخفاق الجهود لإحراز التقدم المنشود. كما يقدم الكتاب مجموعة من «الخلاصات» التي ينبغي استخلاصها من جولة المفاوضات في أنابوليس «إذا كنا نرغب في وضع وبلورة توجه إقليمي براغماتي يوصل، في نهاية المطاف، إلى حل للنزاع» كما يقول. وجاء في تعريف المؤلف، عومر تسنعاني، أنه «جزال سابق في الجيش الإسرائيلي برتبة مقدم، ذو تجربة طويلة وغنية ومعرفة وثيقة طويلة السنوات بشأن الإسرائيلي، الفلسطيني من خلال مهامه التي أشغلها في الجهازين الأمني والسياسي»، وهو يؤسس تحليلاته في الكتاب على «مجموعة مختلفة ومتنوعة من المصادر، بما فيها تليفات تفصيلية لوثائق سياسية وجلسات تفاوضية تم تسريبها إلى وسائل إعلام عربية، فضلا عن مقابلات شخصية أجراها بنفسه مع شخصيات مركزية شاركت في مفاوضات أنابوليس، من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني».

يقع الكتاب في ١٢٢ صفحة من القطع المتوسط موزعة على الفصول والأبواب التالية: ١. مقدمة؛ ٢. ملخص؛ ٣. الفصل الأول - خلفية وشروط افتتاحية؛ ويشمل الأبواب التالية: «هيا بنا لنعب عملية سياسية» أو «حان الوقت لاتفاق تاريخي»؛ «بيان أنابوليس»، «المنفى بين النقاط»؛ ٤. الفصل الثاني - سير عملية أنابوليس؛ ويشمل الأبواب التالية: المبادئ المؤجزة، ما هو الهدف من هذه العملية- مبادئ؛ اتفاقا؟ إطار؟ اتفاق نهائي؟؛ عملية واحدة - مسارات؛ مسار ليفتي - أبو علاء؛ مسار أولمرت - عباس؛ ٥. الفصل الثالث - التوجهات الأساسية وتطورات مواقف الطرفين في عملية أنابوليس؛ ويشمل الأبواب التالية: مصادر الصلاحيات؛ ما هي الدولة الفلسطينية القابلة للحياة؛ المطالبة بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية؛ تحليل الفجوات - القضايا المركزية الأربع - المساحة والحدود؛ الأمن؛ القدس؛ اللاجئون؛ ٦. الفصل الرابع - مقترح أولمرت بالمقارنة مع مفاوضات طابا؛ ويشمل الأبواب التالية: ملاحظة تمهيدية؛ التقدم في الإطار العام مع الإبقاء على الفجوات في القضايا المركزية؛ مقترح أولمرت - تلخيص؛ ٧. الفصل الخامس - استنتاجات ودروس مستفادة؛ ٨. ملحق ١ - مقترح أولمرت؛ ٩. ملحق ٢ - تلخيص مواقف الطرفين في اللجان المهنية في عملية أنابوليس؛ ١٠. مراجع؛ ١١. شكر؛ ١٢. عن المؤلف.

### استنتاجات ودروس مستفادة

وتقدم في ما يلي ترجمة كاملة للفصل الخامس من الكتاب، بعنوان «استنتاجات ودروس مستفادة»:

في عملية أنابوليس، ظهرت ولو حلت معيقات بنوية واستراتيجية كانت معروفة من قبل، في ما يتعلق بكيفية إدارة العملية التفاوضية، كان لغياب التوجهات السياسية الواضحة وللارتباك المفهوم أثر واضح على سير العملية برمتها وطريقة إدارتها. في مسار ليفتي - أبو علاء، فشل الطرفان في تحديد إطار موجه كاف، فرض ومتفق عليه، بل تم تفضيل طريقة السير والانتقال من السهل إلى الصعب والمعقد بدل أن يتم، في البداية، تلخيص المبادئ الأساسية في مجال المساحة / الأرض والأمن، ما أدى إلى إدارة حوار جزئي فقط إثر تأجيل النقاش حول القدس. وقد ظهرت إخفاقات أخرى تتعلق بمكانة الولايات المتحدة الإشكالية، إذ أدى تدخلها المتردد، والمتوازن بمرتها وطريقة إدارتها، إلى خصمي عملية التفاوض كلها وجعلها عقيقة، بل خلقت تباعدا وتنافرا بين الطرفين. من الجانب الإسرائيلي، كان لاحتلال الاعتبارات الحزبية، السياسية، الداخلية، موقعا مركزيا تأثير كبير على سير عملية التفاوض، أيضا، فجعلتها عملية جزئية وإشكالية، أدت - سوية مع استمرار البناء في المستوطنات - إلى زعزعة الثقة، المهترئة أصلا، بين الجانبين. أما من الجانب الفلسطيني، فقد برز توجه «وحدة الدعم للمفاوضات» (NSU) بصورة سلبية، إذ حوّلت عملية أنابوليس إلى وأضعة سياسات ولم تدفع البحث في المجالات التي يبدي فيها الجانب الفلسطيني مرونة حيال إسرائيل، وعلى الأرض، خلقت حركة «حماس» قواعد لعبة إشكالية انعكست، أيضا، على

ويكمن مثل هذا الفهم بدلا عن الاستناد إلى الفكرة التي تم عرضها في إطار مباحثات أنابوليس بشأن وضع قوات تابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) أو قوات عسكرية أخرى من شأنها التقليل والانتقاص من مسؤولية الفلسطينيين الأمنية والمس بالحوكمة الفلسطينية - قدرة الفلسطينيين على الحكم.

وينبغي، في هذا السياق، حصول تغيير جذري، من الأساس، في التوجه الإسرائيلي العام حيال عملية السلام، وهو ما يتطلب قرارات حسم سياسية - أمنية، وليس عسكرية فقط. فإن اتفاقية سلام نهائية دائمة وإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة والاستمرار، توفر الأمن لجارتها إسرائيل أيضا، تستوجب «تغيير القرص المرن» (ديسكيت)، الذي تخزن عليه معلومات الحاسوب) في الجانب الإسرائيلي، وهو ما لم يحصل في إطار الاتفاقيات المرحلية (أوسلو وغيرها) ولا في إطار عملية أنابوليس.

وثمة حاجة إلى تغيير في الجانب الفلسطيني أيضا، في اتجاه الاستعداد لتحمل المسؤولية وتطبيق الالتزامات بصورة جدية. ذلك أن الطلب الفلسطيني بالاعتماد، بصورة شبه كاملة، على الوجود الدولي يثير مخاوف بشأن مدى الاستعداد الفلسطيني للالتزام بقيادة وإدارة دولة قادرة على الوقوف على رجليها ومؤهلة للاضطلاع بمسؤولياتها.

وفي هذا السياق، يجدر تخصيص قدر كاف من التفكير بالمرحلة الانتقالية الضرورية من أجل الإخلاء التدريجي للمستوطنات ولسحب قوات الجيش الإسرائيلي، كما بلورة وصياغة رؤية أمنية جديدة وتاهيل قوات أمنية فلسطينية قادرة على مواجهة التحديات التي ينطوي عليها عهد الاتفاق النهائي.

### تطوير توجه إقليمي

أشار أولمرت في مقترحه إلى «روح مبادرة السلام العربية» و«حاول الارتكاز عليها من أجل دفع أفكار محددة بشأن قضايا القدس، للاجئين والأمن، وتدرك إسرائيل اليوم، أكثر من أي وقت مضى، مدى الحاجة الملحة لتطوير رؤية وتوجهات إقليمية في إطار التسوية النهائية مع الفلسطينيين».

وما من شك في أن الهزات العنيفة المتواصلة في المنطقة تعمق هذه الحاجة إلى توجه إقليمي، نظرا لأن من شأنه تمكين إسرائيل من دفع وتطوير مصالح مشتركة مع دول معتدلة في المنطقة؛ حفظ الاستقرار الإقليمي، الحرب المشتركة ضد الإرهاب وتشكيل تحالف ضد الإسلاميين الراديكاليين وضد الخطر النووي المحتمل. ومن شأن مثل هذا التوجه الإقليمي أن يساعدا، أيضا، في الدفع نحو حلول ثابتة ودائمة للقضايا الجوهرية المركزية في الصراع مع الفلسطينيين وتوسيع الشرعية في المجتمع الإسرائيلي للتوقيع على اتفاق نهائي وإخلاء مستوطنات. وهذا التوجه الإقليمي مهم للجانب الفلسطيني، في أيضا، كعامل دعم وإسناد في كل ما يتعلق بالجمهور الفلسطيني، في الداخل وفي الشتات، من أجل الدفع نحو تسويات في القضايا الأكثر صعوبة وتعقيدا، وخاصة في مسألتي اللاجئيين والأماكن المقدسة في القدس.

الدفع نحو اتفاق شامل ونهائي يضع حلا نهائيا للصراع وللطالب المتبادلة بين الطرفين، وما من شك في أن هذه الطريقة كانت هي الأفضل لو أن الجانبين كانا مؤهلين حقا للتوصل إلى تفاهات واتفاقيات بواسطتها، تم تطبيقها فعليا على أرض الواقع. ولكن، إذا لم ينجح الطرفان في التوصل إلى حل نهائي بهذه الطريقة، فسيكون من الصحيح والجدير تجريب خيارات أخرى لا تتجاهل هدف إنهاء الصراع والمطالب نهائيا ولا تتفرض عنها، وإنما تتيح للطرفين التقدم نحو هذا الحل بصورة تدريجية.

وفي ظل عدم النجاح في بلورة اتفاق نهائي ودائم بالصيغة المعروفة، من الجدير الدفع نحو صيغة اتفاق حول إنشاء دولة فلسطينية أولا. أما التصالح النهائي بين الطرفين، على أساس إنهاء الصراع تماما وبناء رواية مستقبلة مشتركة، فيجدر تركه مؤقتا وإبقاؤه إلى وقت لاحق. ويقوم هذا التوجه على فرضية أساس مؤداها أن الصراع بين الجانبين قابل للحل، غير أن عدم التقدم نحو الحل نابع من عدم اتخاذ قرارات حاسمة، من غياب الثقة بين الجانبين ومن كون الاتفاق النهائي غاية معقدة. وعلى هذا، فمن الضروري اعتماد منهج تدريجي، مرحلي - تسلسلي، لبناء الاتفاق النهائي وإتاحة تطبيق العملية بصورة صحيحة. وفي هذا الإطار، يجدر إيلاء أهمية كبرى وأفضلية أولى لمسألتي الحدود والأمن، على نحو يسمح بتأسيس دولة فلسطينية قابلة للحياة، تشكل مصلحة عليا بالنسبة للطرفين وقاعدة أساسية لأي اتفاق نهائي، دائم وثابت، بينهما.

وينبغي الدفع باتجاه هذا الحل، التدريجي - التسلسلي، دون التقليل إطلاقا من أهمية الدفع باتجاه حل قضية اللاجئين ومسألة السيادة على الحوض التاريخي (الحوض المقدس) في القدس، وإضافة إلى هذا، تؤكد نتائج عملية أنابوليس - من حيث شكل إدارتها وتسييرها - ضرورة الارتكاز على تفاهات مبدئية بين الجانبين، أي، فقط بعد إحراز اتفاق مبادئ أساسية حول القضايا المركزية، الجوهرية - والذي يستلزم، في حد ذاته، درجة عالية من الثقة المتبادلة بين الجانبين وحصول تحولات كثيرة وعميقة، سواء على مستوى المنظومة السياسية والمهنية أو على مستوى الرأي العام وبين الجمهور في كلا الجانبين، وليس من جانب القيادات فقط - سيكون بالإمكان التقدم نحو حوار جدي وذي مغزى في المسائل المهنية - التقنية. ذلك أن الاتفاق على المبادئ الأساسية المتعلقة بالقضايا الجوهرية المركزية - الحدود، الأمن، القدس وربما في مسألة اللاجئيين - أيضا - سيكون بمثابة المؤشر الهادي للجانب المهنية التي ستتولى البحث في طابع الدولة الفلسطينية وطبيعتها (في مجالات الاقتصاد، المعيا، الثقافة وما إلى ذلك) وفي مكونات ومميزات التعاون العملي بين الجانبين، الضرورية لتطبيق مبادئ الاتفاق الأساسية.

### توجه أمني جديد - حوكمة ومسؤولية دولية فلسطينية

من الحري والمهم تطوير فهم أمني جديد للاتفاق النهائي الدائم، يقوم على أساس المسؤولية الدولية والتواجد الدولي، وربما بالدمج مع تدخل إقليمي، باعتباره عاملا مكملا ومساندا فقط.



## بنك إسرائيل: الوضع الاقتصادي القائم سيزيد الفجوة أمام الدول المتطورة!

\*تنامي القلق في الأوساط الاقتصادية الإسرائيلية الرسمية والخاصة من استمرار تدهور الصادرات وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي

\*في الأشهر الثلاثة من شباط وحتى نيسان تراجعت صادرات البضائع بنسبة ٢٢٪ وصادرات التقنيات العالية وحدها بنسبة ٢٢٪\*



الاقتصاد الاسرائيلي، هبوط التصدير.

إسرائيل المركزي، الذين كانا قد خفضا توقعاتهما للنمو في العام الجاري إلى ٢٫٩٪ و ٢٫٨٪ على التوالي. ويقول المحلل الاقتصادي البارز في صحيفة "يديعوت أحرونوت" سيفر بلوتسكير، في مقال له، إنه حينه قرر القسم الاقتصادي في بنك "هيووليم"، أكبر البنوك الإسرائيلية، تخفيض توقعاتها للنمو الاقتصادي في العام الجاري، إلى أعلى بقليل من ٢٪. ما يعني ركودا اقتصاديا. قالوا في وزارة المالية إن بنك "هيووليم" ينتقم من الحكومة، بسبب القانون الذي سيحد من حجم رواتب كبار المسؤولين في البنوك التجارية، "ولكن هذا تفسير (من الوزارة) يحتاج إلى تحليل نفسي، لأنه لا يركز على المعطيات الاقتصادية القائمة، التي عليها أن تقلق المسؤولين، وتغيب النوم من جفونهم".

ويتابع بلوتسكير كاتين: إن معطيات الاقتصاد الإسرائيلي تجعل إسرائيل أقرب إلى "الأزمة التقليدية"، كما هي حال الولايات المتحدة الأمريكية، التي بدأت مع الأزمة المالية في العام ٢٠٠٧. وقال إن ما يشير القلق الكبير، هو استمرار تراجع الصادرات الإسرائيلية، فالصادرات هي أكسيد الحياة للاقتصاد الإسرائيلي، وما نراه هو استمرار تراجعها، بموجب التقارير الفصلية التي تظهر تباعا، ونسب التراجع كبيرة جدا.

ويقول بلوتسكير إن التراجع في الصادرات ليس ناجما عن عوامل خارجية، ليس للحكومة سيطرة عليها، بل هذا ناجم عن أمراض اقتصادية داخلية، والحكومة تنتظر دواء لها. وأشار إلى أن الحكومة لا تعمل بشكل حقيقي لمواجهة الظرف القائم، بل تشغل نفسها في قوانين واجراءات جانبية، مثل تحديد مستوى رواتب كبار المسؤولين.

الصادرات. ورغم هذا يرى كتسنلسون أن هناك بوادر تحسن في هذه القطاعات الثلاثة، وإذا ما تم تعزيز هذا التوجه، فإن الصادرات الإسرائيلية قد تدخل إلى وتيرة أخرى أفضل حتى نهاية العام الجاري. وكان بنك إسرائيل قد حذر في تقريره الدوري، الصادر في مطلع الشهر الجاري، من أن الخطر الأساس على النمو الاقتصادي، القائم حاليا، هو الانخفاض الحاد في الصادرات. وقال البنك إن النمو الذي تم تسجيله في الربع الأول من العام الجاري، ٠٫٨ فقط، نابع من التراجع المستمر في الصادرات الاجمالية. ويؤكد البنك أيضا، على ما جاء هنا على لسان كتسنلسون، بشأن مواطن ضعف الصادرات الأبرز، القطاعات الثلاثة السابق ذكرها.

### توقعات OECD

وعلى أثر معطيات الاقتصاد الإسرائيلي، قررت منظمة التعاون للدول المتطورة OECD تخفيض توقعاتها للنمو الاقتصادي الإسرائيلي في العام الجاري، من ٢٫٣٪ حسب توقعاتها في مطلع العام الجاري، إلى ٢٫٢٪ بموجب آخر تقدير أصدرته خلال الشهر الحالي. وتقول OECD في تقريرها الدوري، إن انخفاض أسعار الوقود، إضافة إلى سعر الفائدة الأساسية الأقرب إلى الصفر، تسمح بنمو الاستهلاك الفردي في إسرائيل، وهذا يحد ذاته يسمح باستمرار النمو الاقتصادي، رغم أن نسب النمو المتوقعة ليست كافية، كي تبقى فوق نسبة ٢٪. حتى تكون أبعد عن الركود الاقتصادي، نظرا لكون نسبة تناثر السكان باتت في العامين الماضيين تلامس نسبة ٢٪ وتتوقع OECD أن ينمو الاقتصاد الإسرائيلي في العام المقبل ٢٠١٧، بنسبة ٣٫١٪، وهي أيضا نسبة قريبة لتوقعات وزارة المالية الإسرائيلية، وبنك

حذرت محافظة بنك إسرائيل المركزي كارنيت فلوغ من أنه من دون خطة استراتيجية، فإن الفجوات بين إسرائيل وسائر الدول المتطورة ستستع أكثر لاحقا، في إشارة إلى معطيات الاقتصاد الإسرائيلي، التي باتت تقلق المسؤولين، ولكن الأهم المؤسسات الدولية، وكبار المستثمرين، والجانب الأكبر في القلق، هو استمرار تراجع الصادرات الإسرائيلية، التي شهدت في الأشهر الثلاثة، من شباط وحتى نيسان في العام الجاري، تراجعا بنسبة ٢٢٪. وقالت فلوغ في مؤتمر اقتصادي عقد في تل أبيب في الأيام الأخيرة، إن معدل الناتج الفردي في إسرائيل أقل بنسبة ٤٠٪، مما هو قائم في الولايات المتحدة الأمريكية، وحسب بحث أجرته منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD، وعلى أساس النشاط الاقتصادي القائم حاليا، فإن هذه الفجوة لن تتقلص في العقود الزمنية القريبة.

وتابعت فلوغ قائلة إن هذه نقطة غير مشجعة، ولهذا مطلوب من الدولة التي لا ترضى بمعطيات كهذه أن تطرح خططا استراتيجية، وأن تعمل على تطبيقها. وفي أساس خطط كهذه، يجب أن يكون تقييم دقيق للواقع اليوم، إلى جانب وضع معالم التحديات المستقبلية، ومن بينها التحديات الديمغرافية، والأوضاع الجيو سياسية، والبيئة العالمية، وعلى أساس هذه الوقائع من الممكن طرح تحديد أدق للتحديات المستقبلية.

وقالت فلوغ إنه خلال أربعين عاما سترتفع نسبة المسنين (بمعنى خارج جيل العمل) من ١٠٪ اليوم إلى ١٧٪، ما سيقلل نسبة الجمهور في جيل العمل، إلى جانب ارتفاع نسبة الجمهور الذي لا يشارك بنسب كافية في سوق العمل. وتقتصد فلوغ بذلك خاصة جمهور رجال المتدينين المترثمين "الحريديم"، الذين يمتنعون عن الانخراط في سوق العمل بقدر كاف لدوافع دينية، ومن بينها الانقطاع عن العالم المفتوح. إذ حسب آخر الإحصائيات، فإن نسبة انخراط هؤلاء الرجال تتراوح ما بين ٣٩٪ إلى ٤٣٪، في حين أن نسبة انخراط الرجال من باقي الشرائح تتراوح ما بين ٧٨٪ إلى ٨١٪.

وترى إسرائيل بارتفاع نسبة المسنين ارتفاعا في مخصصات الشيخوخة التي تدفعها مؤسسة الضمان الاجتماعي، إضافة إلى ارتفاع ميزانيات الصرف الصحي على شريحة المسنين، ما سيثقل على كاهل الميزانية العامة بحجمها اليوم.

### انهيار الصادرات

وقد سجلت صادرات البضائع في الأشهر الثلاثة من شباط وحتى نيسان من العام الجاري، انهيارا بنسبة ٢٢٪. فيما كان الانحياز في صادرات التقنية العالية وحدها بنسبة ٣٢٪، وهذا استمرار لتراجعات مستمرة منذ النصف الثاني من العام ٢٠١٤. في حين أن ما يلجم إجمالي الصادرات، في العامين الماضي وحاليا، وهو الارتفاع في صادرات الخدمات. وتبين من تقرير مكتب الإحصاء المركزي، أن انخفاض الصادرات في الأشهر الثلاثة المذكورة، بنسبة ٢١٫٧٪، هو بمعدل سنوي، وهذا استمرار لانخفاض بنسبة ١٣٫٧٪ في الأشهر الثلاثة التي سبقت الأشهر الثلاثة، موضوع التقرير. ورغم هذا، فإن الصادرات الصناعية سجلت في شهري شباط وآذار ارتفاعا بنسبة ٥٪.

كما يقول التقرير إن صادرات التقنية العالية تراجعت في الأشهر الثلاثة بنسبة ٣٢٪، بينما البضائع التي تتداخل فيها أجهزة التقنية العالية، تراجعت في الفترة ذاتها بنسبة ١٧٪.

ويقول نائب مدير عام معهد الصادرات الإسرائيلية شاؤولي كتسنلسون، إن هذا التراجع يعكس حالة الابتكارات الكبرى في الاقتصاد الإسرائيلي، لأن ثلاثة قطاعات اقتصادية، تشهد ابتكارات كبرى، كانت مسؤولة عن تراجع بنسبة ٢٥٪ في إجمالي الصادرات، وهي قطاعات: الكيماويات التي تسيطر عليها شركة "كيل"، والادوية التي تسيطر عليها شركة "طيفغ"، والشرائح الالكترونية الواقعة تحت سيطرة شركة "إنتل".

ويقول كتسنلسون إن الحديث يجري عن شركات كبيرة، وصادراتها في وتيرة متراجحة، ولهذا فإنها قادرة على الانعكاس بقوة كبيرة على إجمالي

## التكنولوجيا تقضي على ٢٥٠٠ وظيفة في البنوك الإسرائيلية

\*مراقبة البنوك طالبت البنوك بتقليص حجم المصروفات مقارنة بالمداخيل \*الخلفية الثانية لتقليص وظائف البنوك تعود

إلى حوسبة الخدمات بوتيرة عالية \*البنوك الإسرائيلية تواصل تسجيل الأرباح التي سجلتها أيضا في ذروة الأزمة الاقتصادية العالمية\*

الخدمات المحوسبة. وثانيا تقرير مراقبة البنوك في بنك إسرائيل المركزي منذ ما يزيد عن عام، الذي طالب البنوك بتحسين نسبة الصرف من إجمالي المدخلات، بزعم الحفاظ على سلامة البنوك، وكسي لا تغرق لاحقا في أزمتها، وحتى الآن أعلن بنكان هما ليئومي، وديسكوت عن بلورة خطة "تدريج". إذ أعلن بنك ليئومي عن خطة تشمل إغلاق ألف وظيفة، وكذا أيضا في بنك ديسكوت، إلا أن الأخير أغلق في العامين الأخيرين ٦٠٠ وظيفة، وهو يريد استكمال العدد إلى ألف في غضون العامين الجاري والمقبل. أما بنك "هيووليم" أكبر البنوك الإسرائيلية، فإنه أعلن أن هذه الاجراءات قد اتخذها في السنوات الثلاث الماضية، بتقليص ١٨٠٠ وظيفة، وأنه وصل إلى نسبة مصاريف من مداخيل جيدة، مقارنة مع المعدل القائم في الدول المتطورة الأعضاء في منظمة التعاون OECD. إلا أن المدير العام الجديد للبنك، الذي بدأ عمله في مطلع الشهر الجاري، قد يطرح لاحقا خطة تنجيع أخرى.

وقد أعلن بنك "مزراحي طفحوت" أن وضعيته لا تحتاج إلى تقليص أعداد الموظفين، لأن نسبة المصروفات لديه مناسبة للمداخيل، وأن البنك في مسار نمو وفتح فروع جديدة، تستدعي استيعاب أعداد موظفين أكبر لاحقا.

أما على صعيد تطوير حوسبة الخدمات، فقد أعلن بنك ليئومي، في الاسبوع الماضي، أنه في غضون أسبوعين ولربما بضعة أشهر قليلة، سيعمل عن فتح خدمات "بنك ديجيتال". وقالت مسؤولة في البنك إن العمولات عبر مسار الخدمات هذا ستكون أقل.

وكانت بعض البنوك قد أعلنت عن مبادرة لتطوير خدمات البنوك عبر مواقع الانترنت الخاصة بالبنوك، إلى درجة فتح حساب بنكي، إلا أن بنك إسرائيل تحفظ من هذا، بداية، ووضع أنظمة تمنع فتح حسابات وهمية لغرض تبويض الاموال. إذ أن الأنظمة القائمة تلزم البنوك بأن يقدم طالب فتح الحساب وثائق تدل على شكل نشاطه المالي، ووضع بنك إسرائيل أنظمة ملزمة لتجاوز عقبة مثول الزبون أمام البنك، ومن بينها مثلا اجراء محادثة "فيديو" عبر الانترنت بين الزبون وبين موظف البنك، لدى قرار الأول فتح حساب بنكي، وسيكون مسموحا للزبون، أن لا يتجاوز رصيده المتراكم في حساب كهذا مبلغ ٨٥ ألف دولار، وأن لا تتجاوز قيمة عملية التحويلات المالية مبلغ ١٣ ألف دولار، وأن يسحب الزبون في اليوم الواحد مبلغ ٣ آلاف دولار تقدا كحد أقصى.

٢٠١٤، حينما سجلت الأرباح الاجمالية، ٦٫٤ مليار شيكل، وهو ما يعادل ١٫٦٨ مليار دولار، ومصدر أرباح البنوك من العمولات البنكية، ومن الفائدة البنكية على القروض، التي تعد عالية جدا، مقارنة مع وضعية الفائدة الأساسية، التي هي في أدنى مستوى لها منذ عام ونصف العام، كما أن شركات بطاقات الاعتماد الكبرى، سجلت هي الأخرى أرباحا بما يقارب ١٣٠ مليون دولار. وبلغت أرباح أكبر البنوك "هيووليم" في العام الماضي ٢٠١٥، حوالي ٣٫٠٨ مليار شيكل، وهو ما يعادل قرابة ٧٩٠ مليون دولار. وهذا بزيادة بنسبة ١٣٫٦٪ عن العام قبل الماضي ٢٠١٤. وبلغت أرباح البنك الثاني "ليئومي" في العام الماضي ٢٠١٥، حوالي ٢٫٨٣٥ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٧٢٧ مليون دولار، وهذا يعد ضعفي ما حققه البنك في العام قبل الماضي، ٢٠١٤، حينما بلغت أرباحه ١٫٤٢ مليار شيكل، وما يعادل ٣٦٠ مليون دولار. وبلغت أرباح بنك "ديسكوت" في العام الماضي ٢٠١٥، حوالي ٧٥٠ مليون شيكل، وهو ما يعادل قرابة ١٩٢ مليون دولار، وهذا بزيادة بنسبة ٤٨٪ عن العام قبل الماضي ٢٠١٤.

وبلغت أرباح بنك "مزراحي طفحوت" في العام الماضي ٢٠١٥، حوالي ١٫١٣ مليار شيكل، وهو ما يعادل قرابة ٢٩٠ مليون دولار. وهذا بزيادة بنسبة ٤٪ عن العام قبل الماضي ٢٠١٤.

وبلغت أرباح بنك "هيووليم" في العام الماضي ٢٠١٥، حوالي ٤٤٦ مليون شيكل، وهو ما يعادل قرابة ١١٤ مليون دولار، وهذا بزيادة بنسبة ٢٪ عن العام قبل الماضي ٢٠١٤. وبموازاة ذلك، فقد سجلت شركات بطاقات الاعتماد الثلاث الكبرى، التي هي أيضا بملكية البنوك الكبرى، في العام الماضي ٢٠١٥، أرباحا بقيمة ٦٠٥ ملايين شيكل، وهو ما يعادل ١٥٥ مليون دولار. وقد بلغ عدد بطاقات الاعتماد التي يملكها المواطنون ٩٠٩ مليون بطاقة اعتمادا، ما يعني ارتفاع نسبة المواطنين الذين بحوزتهم أكثر من بطاقة اعتماد واحدة، إذ أن عدد السكان في العام الماضي بلغ حوالي ٨٫١ مليون نسمة، من بينهم ٥٩٥ مليون من البالغين.

### خلفية التقليصات

ويقف في خلفية التقليصات جانبان: الأول كما ذكر سابقا هو تطوير

## "المشهد" الاقتصادي

### موجز اقتصادي

ثروة أكبر ٥٠٠ ثري إسرائيلي-

١٣٦ مليار دولار

قال التقرير السنوي لصحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية التابعة لصحيفة "هارتس" الإسرائيلية، إن الثروة الاجمالية لأكثر ٥٠٠ ثري في إسرائيل بلغت هذا العام ١٣٦٫٣ مليار دولار، وهي تقل بأقل من ٤ مليارات دولار عن الثروة التي تم تسجيلها في العام الماضي، ولكن في المجمل العام فإن الغالبية الساحقة من الأثرياء سجلوا زيادات واضحة في مداخيلهم، لأن الثري بارتيك ديرهي، الذي انضم إلى أثرياء إسرائيل في العام الماضي، بعد حصوله على الجنسية، خسر أكثر من نصف ثروته، ٨٫٩ مليار دولار، وبقي مع ثروة ٧٫٦ مليار دولار، ما يعني أنه من دون خسارته وحده، كانت الثروة الاجمالية ستسجل زيادة ملحوظة هذا العام.

وعلى الرغم من حجم الثروة الكبير، إلا أن الأثرياء العشرة الأوائل بلغت ثروتهم الاجمالية ٤٥ مليار دولار، وهي ثلث الثروة الاجمالية للأثرياء الـ ٥٠٠. في حين أن الأثرياء الـ ٣٧ الأوائل تصل ثروتهم الاجمالية إلى ٨٦ مليار دولار، وهو ما يعادل ٦٣٪ من الثروة الاجمالية للأثرياء الـ ٥٠٠.

وأكثر ثري في إسرائيل عائلة فيرتهايمر وتبلغ ثروتها ٨٫٣ مليار دولار، بزيادة طفيفة نسبيا عن العام الماضي بنحو ٥٠ مليون دولار، يليها الثري السابق ذكره بارتيك ديرهي، مع ٧٫٦ مليار دولار بخسارة ٨٫٩ مليار دولار عن العام الماضي.

وأياضا في هذا العام، كما هي حال السنوات الـ ١٢ الأخيرة، فإن

من بين الأثرياء الـ ٥٠٠ هناك ثري عربي واحد، وهو صاحب شركة البناء يديع طنوس من مدينة الناصرة. وتبلغ ثروته، وفق التقرير ١٣٠ مليون دولار، بزيادة خمسة ملايين دولار عن العام الماضي

## تقرير مراقب الدولة يعكس بؤس

### قبول العرب في أماكن العمل

قال تقرير مراقب الدولة العام، الصادر في الأيام الأخيرة، وفي البند المتعلق بظروف انخراط المواطنين العرب في سوق العمل، إن المعطيات التي توصل لها التقرير، تعرض صورة بائسة ومقلقة لوضعية سوق العمل بين المواطنين العرب في إسرائيل، وصورة للفجوات بين مختلف الشرائح. وهذا مؤشر على أن عمل الحكومة في هذا المجال ناقص، وحتى أنه يفترق لسلامة أنظمة العمل، وهذا ما يجعل المواطنين العرب يلمسون التمييز في هذا المجال.

ويضيف التقرير أن كل المعطيات حول انخراط العرب في سوق العمل، ومعدلات الرواتب، هي أقل من غيرهم، وهذا ما يزيد من رقعة الفقر، ويعود التقرير إلى معطيات الفقر عن العام ٢٠١٣، إذ يقول إن ما يزيد عن ٤٧٪ من العائلات العربية كانت واقعة في دائرة الفقر، وهي نسبة تعادل ثلاثة أضعاف ونصف النسبة بين اليهود.

ومن بين ما يتضمنه التقرير، أن نسبة العاملين العرب في الوزارات الحكومية أقرب إلى الصفر، رغم أنه منذ العام ٢٠٠٧ إلى العام ٢٠١٥، ارتفعت نسبة العاملين العرب في سلك خدمات الدولة من ٥٪ إلى ٩٫٦٪، ولكن الغالبية الساحقة من هؤلاء يعملون في جهازَي الصحة والتعليم.

وكان تقرير مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، عن العام الماضي ٢٠١٥، قد ادعى أن نسبة البطالة في المجتمع العربي بلغت في العام الماضي ٦٫٨٪، ولكن هذا يبقى تقديرا أبعد ما يكون عن الواقع، إذ أن تقارير سلطة التشغيل التي تعتمد على التسجيل الرسمي في مكاتبها، تدل على أن معدل البطالة في الكثير من المدن والبلدات العربية الكبيرة نسبيا تتراوح بشكل ثابت تقريبا ما بين ٢٢٪ إلى ٣٢٪. وقلما تجد بلدات عربية فيها نسبة البطالة تهبط عن ١٠٪، وهذا يقود إلى الاستنتاج بأن البطالة الفعلية لدى الفلسطينيين في إسرائيل تتراوح ما بين ٢١٪ إلى ٣٣٪.

## ارتفاع حاد في بيع

### البيوت الفخمة

قال تقرير أجراه أحد مكاتب الاستثمار الإسرائيلية، إن العام الماضي ٢٠١٥ شهد ٦١٠٠ عملية بيع لبيوت فخمة جدا، باهظة الثمن، من تلك التي ثمنها يزيد عن ٣ ملايين شيكل، ما يعادل ٧٨٥ ألف دولار، وهذا يعد اربعة اضعاف المليون من ذات المستوى التي بيعت في العام ٢٠٠٨.

وحسب التفصيل فإنه في العام الماضي تم بيع ٢٠٠ بيت من سعر ١٠ ملايين شيكل وما فوق (٢٫٦ مليون دولار وما فوق)، و ٩٥٠ بيتا تتراوحت أسعارها ما بين ١٫٣ مليون دولار إلى ٢٫٦ مليون دولار، و ١٢٥٠ بيتا تتراوحت أسعارها ما بين ١٫٤ مليون إلى ١٫٣ مليون دولار، و ٣٧٠٠ بيت تتراوحت أسعارها ما بين ٧٨٥ ألفا إلى مليون دولار.

وفي سياق متصل، سجل الثري الروسي اليهودي فاليري كوغن مبلغا قياسيا للبيوت الفخمة القائمة في عمارات سكنية، إذ يعرض بيته في تل أبيب بثمن ٦٠٠ مليون شيكل، وهو ما يعادل ١٥٧ مليون دولار، وهو ما يوازى سعر ٤٣٠ بيتا جديدا من ٤ غرف، خارج منطقة تل أبيب.

ويجري الحديث عن بيت يقع في الطابق الـ ٢٣، في بناية فندق رويال بيتش في شارع هيربرت صمويل في تل أبيب، المواجهة للبحر، وتبلغ مساحة البيت ألف متر مربع، ويتضمن بركة سباحة، ومعد بأجهزة متطورة جدا، ويحظى بخدمات فندقية، وحسب لائحة نشرتها صحيفة "يديعوت أحرونوت"، فإن أعلى بيت تم بيعه قبل هذا البيت، كان بسعر الثلث من سعر هذا البيت بمعنى ٢٠٠ مليون شيكل، وما يعادل ٥٢ مليون دولار تقريبا، وهو أيضا يقع في آخر طابق لبنائية سكنية فخمة في شارع أورلوزوف في تل أبيب.



## إسرائيل أيقنت بعد عملية تل أبيب أن التقييمات حول أفول الهبة الفلسطينية سابقة لأوانها!

أمران إثنان كانا أول ما تبادل إلى أذهان الإسرائيليين في أعقاب عملية إطلاق النار في مركز "سارونا" التجري في وسط تل أبيب، مساء يوم الأربعاء الماضي، والتي أسفرت عن مقتل أربعة أشخاص وإصابة ثمانية آخرين. الأمر الأول، هو التأكيد أن الهبة الشعبية الفلسطينية لم تنته، وأن تقييمات أجهزة الأمن الإسرائيلية، في الأسابيع الأخيرة، بأن الهبة في حالة أفول كانت سابقة لأوانها. الأمر الثاني يتعلق بوزير الدفاع الإسرائيلي الجديد، أفغدور ليرمان. فقد طرحت تساؤلات من قبيل: كيف سيتعامل مع هذه العملية، ماذا سيقول، هل سيستمع إلى نصح المستوى المهني في وزارته، أي إلى المستشارين وقيادة الجيش، أم أنه سينفعل بتصريحات تحريضية وعنصرية، كالتي اعتادها الإسرائيليون منه في السنوات الماضية؟

وبدا ليرمان، في الساعات والأيام القليلة التي تلت العملية، "رسمياً" في تصريحاته، بحسب المقاييس الإسرائيلية، فقد تحول غداة العملية في مركز "سارونا"، وأطلق تصريحاً مقتضباً قال فيه إنه "لا نية لي بالاكْتفاء بالأقوال فقط"، مضيفاً أنه "لا أنوي إعطاء تفاصيل بشأن الخطات التي نعتزم تنفيذها".

وتجاوزة وزراء آخرون مطلقين تصريحات منفتحة واستفزازية، مثل وزير المواصلات الإسرائيلي، يسرائيل كتانس، الذي قال إن عملية إطلاق النار "تستوجب رداً غير مألوف وشديد ومؤلم"، وأن بلدة يطا "يجب أن تحصل على علاج جذري مانع بحيث يتذكره التاريخ لسنوات طويلة، ومن يمتنع مأوى لإرهاب، هو جزء من الإرهاب".

وقرر المستوى السياسي الإسرائيلي رفع الإغلاق المفروض على الضفة الغربية عند منتصف الليلة قبل الفائتة، وتخفيف الطوق المفروض على بلدة يطا، بحيث يسمح بالدخول والخروج من البلدة بعد إخضاع المواطنين للتفتيش، ولا يسمح للشبان في سن ١٥ - ٢٥ عاماً بالخروج من البلدة أو الدخول إليها.

وقبل ذلك ترددت أنباء، الأحد، مفادها أن ليرمان قد قرر تمديد الإغلاق الشامل المفروض على الضفة الغربية، منذ منتصف ليلة الخميس - الجمعة ويفترض أن ينتهي عند منتصف الليلة قبل الفائتة، ليوم إضافي، بحيث ينتهي عند منتصف الليلة الفائتة.

وذكر موقع "واللا" الإلكتروني أن ليرمان سيأخذ قراراً بهذا الخصوص في ختام مداولات وبناء على توصيات مستشاريه والجيش والشاباك، علماً أن فرض الإغلاق على الضفة جاء في إطار سياسة الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق الضفة في الأعياد اليهودية، وهذه المرة بمناسبة عيد "شموعت" (عيد "البواكير" أو عيد "نزول التوراة").

ووفقا للموقع الإلكتروني، فإن المسؤولين في جهاز الأمن الإسرائيلي "لا يتجاهلون الصمت النسبي من جانب قيادة السلطة الفلسطينية وحماس في وسائل الإعلام الفلسطينية، وذلك على الرغم من النشاط العسكري الإسرائيلي الواسع في المناطق".

وأضاف موقع "واللا" أن "هذا الصمت ينسب إلى الارتداد والتخوف من ليرمان، الذي لم يصرح بتوسع عن سياسته". وفي هذه الأثناء، يواصل الجيش الإسرائيلي محاصرة بلدة يطا، التي جاء منها منذاً عملية تل أبيب، محمد وخالد مخامرة، وكان المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابنيت) قرر خلال اجتماعه، يوم الخميس الماضي، سحب أكثر من ٢٠٠ تصريح عمل بحوزة عمال من حافلة مخامرة، وسحب حوالي ٨٣ ألف تصريح دخول لإسرائيل من الفلسطينيين من أنحاء الضفة.

وأشار المحلل الأمني في صحيفة "عازريف"، يوسي ميلمان، إلى أن ليرمان وافق على موقف الشاباك والجيش الإسرائيلي بأنه "لا ينبغي تغيير السياسة التي تسمح لأكثر من ١٠٠ ألف فلسطيني بالعمل في إسرائيل والمستوطنات وإعالة عائلاتهم".

وأضاف ميلمان أن "هذه سياسة تقول إنه يجب عزل منفذي الإرهاب عن مجمل السكان الفلسطينيين، من خلال السماح لهم بالاستمرار في حياتهم كالمعتاد. ولهذا السبب اهتمت إسرائيل دائماً عن فرض إغلاق وطواقم على مناطق واسعة، مثلما كانت تفعل في الانتفاضين الأولى والثانية... ويحرك هذه السياسة التخوف من أن العقاب الجماعي سيؤدي إلى اليأس والإحباط وسيوسع دائرة أولئك الذين سينضمون إلى الإرهاب وينفذون عمليات".

إلا أن ميلمان رأى أنه "مالم أن الحكومة لا تتخذ خطوات سياسية أو لفئة تتسم بتغيير الأجواء، فإن كل ما يتبقى لجهاز الأمن هو مواجهة موجة الإرهاب، على الرغم من استمرار التعاون والتنسيق الأمني مع السلطة".

### ليبرمان تحت المجهر

خلال اليومين اللذين قضاهما نتنياهو في موسكو، الأسبوع الماضي، ترددت في إسرائيل أصداً شبهات فساد ضده، وحتى أنها احتلت العناوين الرئيسية، وهذه الشبهات تتعلق بقضية الملياردير اليهودي الفرنسي، أرنو ليرمان، الذي شهد أمام المحكمة أنه تبرع لحملة نتنياهو الانتخابية بمبلغ كبير نسبياً، ١٧٠ ألف يورو، لكن نتنياهو لم يقدم تقريراً حول هذا التبرع السنخي إلى السلطات ذات العلاقة.

وأشار محلل الشؤون الحزبية في صحيفة "هآرتس"، يوسي فيرتر، يوم الجمعة الماضي، إلى أن نتنياهو ربما وجد عزاء في عملية تل أبيب.

وكتب فيرتر أنه "بصورة طبيعية، عندما يعود 'الأمن' إلى مقدمة المسرح، وحتى إذا كانت عودته مرصوفة بدماء مواطنات ومواطنين أبرياء، يعود نتنياهو إلى طبيعته. وهذا تناقض معروف: عندما يتم قمع الإرهاب، يتفاخر باجتثاثه، وعندما يكون هناك إرهاب، يطرغ نفسه كأنه الوحيد القادر على معالجته، والجمهور العريض يقتنع بذلك".

واعتبر هذا المحلل أن من حظ نتنياهو عن عملية تل أبيب وقعت بعد دخول أفغدور ليرمان إلى منصبه كوزير للدفاع، "لا شك في أن نتنياهو شعر براحة كبيرة. ومن المؤكد أنه تخيل ماذا كان ليرمان سيقول وماذا كان سيكتب في صفحته على فيسبوك لو أنه كان لا يزال في المعارضة. أي مطر من التهجرات كان سيستقل على رئيس الحكومة، وكيف كان سيسخر من السياسة المتهادنة والمترددة التي يقودها نتنياهو ويعالون، وكان سيطلبها بحماسة أن يستقيلاً على خلفية انتشار الفلسطينيين الذين لا يحملون تصاريح دخول إلى إسرائيل في شوارعنا. (لكن) عندما يتواجد ليرمان داخل الخيمة (أي الحكومة)، فإنه عملياً لا توجد معارضة" لأن رئيس المعارضة، إسحاق هيرتسوغ، "منشغل في شق طريقه إلى داخل الحكومة".

ورأى المحللون العسكريون أن أداء ليرمان في أعقاب عملية تل أبيب يتلاءم مع التوقعات منه حتى الآن، وأن هذا أداء يحكمه منصب وزير الدفاع الإسرائيلي، وأنه "أداء منضبط".

ورأى المحلل العسكري في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أليكس فيشمان، أن "ليبرمان يدرك الآن أنهم يتابعون أداءه تحت المجهر ويتوقعون أن يحرق النادي، وفي الوقت نفسه، يدققون في حجم وزنه في القيادة الأمنية، وكيف يقف أمام رئيس الحكومة ووزير الأمن الداخلي وهيئة الأركان العامة". واعتبر فيشمان أن ليرمان "لا يزال حريصاً على عزل نفسه عنهم، يظهر ببذلة وربطة عنق، ليقول إنه لا يعززم التنكر بزي رجل عسكري، وإنه مدني يشرف على الجيش".

وأضاف فيشمان أنه إذا أراد ليرمان السير على أرض صلبة، خلال الأشهر الأولى لولايته على الأقل، "عليه أن يلتزم (بخبرة) المهنيين، في الجيش والاستخبارات، وبالحقائق والمصالح الباردة، وأن يضع العواطف جانبا".

وحول العقاب الجماعي على الفلسطينيين في الضفة بتجديد ٨٣ ألف تصريح دخول إلى إسرائيل، كتب فيشمان أن "هذه بطاقة مساومة" تدل على طبيعة الاحتلال الإسرائيلي. "التسهيلات هي مسألة تتغير مع الظروف، نحن نمنح تسهيلات لكي يكون هناك شيء يمكننا أن نأخذ". من جانبه أشار المحلل العسكري في "هآرتس"، عاموس هرئيل، إلى أن التقديرات لدى الجيش الإسرائيلي والشاباك هي أنه "تشكل في الضفة خلايا أخرى، ستندفع عمليات مشابهة لتلك التي وقعت في سارونا".

وأضاف هرئيل أن "ليبرمان سيكتشف أن ترسانة الخطوات التي بحوزته في الظروف السياسية الراهنة، وفيما لا تريد إسرائيل كسر العلاقة مع السلطة، محدودة للغاية".

### جيل جديد في السجون

غير أن هرئيل لفت، يوم الجمعة الماضي، إلى جانب آخر يتعلق بالهبة الفلسطينية الحالية، يرتبط بالتوازن الداخلي بين الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

وبحسب هذا المحلل يبلغ عدد الأسرى اليوم حوالي ٦٥٠٠ أسير، ينتمي نصفهم إلى حركة فتح، وينتهي الباقيون إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي والجهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، وهناك مواطنون عرب في إسرائيل أدينوا بتهم أمنية، ولا ينتمون إلى أي فصيل فلسطيني، إضافة إلى أسرى فلسطينيين بدون انتماء فلسطيني.

وأشار هرئيل إلى أن المجموعة الأخيرة تزايدت بشكل كبير في أعقاب حملات الاعتقال التي نفذها الجيش الإسرائيلي منذ اندلاع الهبة الحالية.

وأضاف أنه يوجد في السجون الإسرائيلية ٦٠ أسيراً قاصراً، ٤٠ امرأة فلسطينية وحوالي ٤٠٠ أسير فوق سن ١٨ عاماً، وجميع هؤلاء من دون انتماءات تنظيمية، وكثلاً الأسرى فوق سن ١٨ عاماً من الضفة والثلث من القدس الشرقية.

ووفقا لهرئيل، فإن سلطة السجون الإسرائيلية اعتمدت سياسة منذ سنوات، تقضي بالفصل بين أسرى التنظيمات الإسلامية وأسرى التنظيمات الأخرى، ويقبع الأسرى الذين اعتقلوا في الأشهر الأخيرة إلى جانب أسرى فتح.

ونقل هرئيل عن مصادر في جهاز مخابرات السجون قولهم إن هذه الخطوة تسببت باستياء لدى قادة أسرى حماس، بادعاء أنهم أرادوا تجنيد الأسرى الجدد، الذين لا يتوقع أن يقضوا فترة طويلة في السجن، إلى صفوف حماس والانخراط في نشاط الحركة بعد الإفراج عنهم وعودتهم إلى الضفة.

وبحسب هرئيل، فإن هناك نزاعات وصراخ قوى بين أسرى فتح، وهذه الصراعات تمرق قيادة الحركة خارج السجون، كذلك فإن معظم أسرى فتح هم قدامى وبيكادون لا يمارسون نشاطاً مناهضاً للاحتلال الإسرائيلي.

وأضاف هرئيل أن الانطباع السائد لدى سلطة السجون الإسرائيلية هو أن الخلفية الأيديولوجية للأسرى الجدد، الذين اعتقلوا منذ اندلاع الهبة الحالية، ضعيفة، ويوضح الأسرى الذين اعتقلوا أثناء تنفيذهم عمليات أنهم اتخذوا قراراتهم بسرعة وقيل التنفيذ بوقت قصير جداً، كما أن معرفتهم بتاريخ الصراع وبالإسرائيليين ضئيلة للغاية. لكن في الوقت نفسه، لا يسارع الأسرى الجدد، وغالبيتهم شبان صغار، إلى قبول سلطة الأسرى القدامى.

وقال مصدر في مخابرات السجون الإسرائيلية إن "هذا جيل وقح ومتحد. فهم لا يكتفون بما يقوله الكبار، لا يأبهون بهم ويقولون رايهم للكبار في وجههم؛ لسنا جزءاً من الأعيكم". وهذا التوجه يقود إلى مواجهات كثيرة عندما يصل الأسرى الجدد إلى السجن".

وأضاف المصدر أن "كونهم غير منظمين، ورفضهم للحركات الكبرى مثل حماس وفتح، يستمران في السجن، لكن في هذه الأثناء هم ليسوا مركزيين ولا يقودون أية خطوة".



«البيت اليهودي»: المعركة على أصوات المستوطنين.

### «السر» وراء الأزمة بين بينيت ونتنياهو

## «البيت اليهودي» يسعى للجم تمدد قوة الليكود في المستوطنات!

\* «البيت اليهودي» تلقى ضربة في انتخابات ٢٠١٥ لصالح «الليكود» قسم منها في معقله- مستوطنات الضفة \* «البيت اليهودي» قلق من احتمال أن يواصل «الليكود» تمدده في المستوطنات في الانتخابات المقبلة وأن يسجل ليرمان لنفسه مكاسب في المستوطنات التي هو هامشي فيها حتى الآن\*

الجزرال احتياط إيفي إيتام، انضم لاحقاً إلى حزب «الليكود»، وهو خارج الحلبة البرلمانية. ويرأس تحالف «هتيحود هليثومي»، وزير الزراعة أوري أريئيل.

وفي انتخابات ٢٠١٣، سعى رئيس تحالف «البيت اليهودي»، نفتالي بينيت، إلى ضم أشخاص من الجمهور العلماني كي تظهر القائمة الانتخابية متمكنة مفتوحة على كل الجمهور، وليس فقط على التيار الديني الصهيوني، وأبرز هؤلاء الأشخاص وزيرة العدل، أنيليت شكيد، شركة نفتالي بينيت في إقامة حركة اليمين المتطرف «يسرائيل شيلي»، وفي كل واحدة من جولات الانتخابات سعى بينيت إلى إحضار شخصيات أخرى، ولم ينجح معها.

وفي انتخابات ٢٠١٣، حصل «البيت اليهودي» على ١٢ مقعداً، وكان النزاع اليميني المتشدد، الممول من حيتان المال، لكسب أصوات مؤيدي حملة الاحتجاجات الشعبية على غلاء المعيشة، التي اندلعت لبعضة أسابيع في صيف العام ٢٠١٤، وقد رفع هذا التحالف ضمن شعاراته الانتخابية قضايا اجتماعية، طرحت في حملة الاحتجاجات الشعبية، لينقلب عليها لاحقاً.

وخسر تحالف «البيت اليهودي»، ثلث قوته البرلمانية في انتخابات ٢٠١٥، نادفاً ثمن انقلابه على الشعارات الاجتماعية، التي طرحها في انتخابات ٢٠١٣، وهو ما حصل أيضاً مع القائمة العلمانية "يوجد مستقبل" أيضاً، إذ أن الخسائر الأكبر تكبدها «البيت اليهودي»، في المدن الكبرى، التي شهدت حملة الاحتجاجات الشعبية، مثل منطقة تل أبيب الكبرى. ولكن ليس هذا وحده، ففي انتخابات ٢٠١٥، نجح حزب «الليكود» في لجم قوة «البيت اليهودي» في معقله الأساس في مستوطنات الضفة.

### المعركة على المستوطنات

شكلت انتخابات ٢٠١٥ انداز "خطر" من حزب «الليكود»، على تحالف «البيت اليهودي» الذي سجل تراجعاً في كمية أصواته في المستوطنات من دون القدس، بنسبة وصلت إلى ٣٠٪، بينما حزب «الليكود» ارتفعت أصواته في هذه المنطقة بنسبة زادت عن ٤٤٪، وبنسبة للبيت اليهودي، فإن الخسارة أكبر بكثير، إذ أن نسبة الأصوات ارتفعت في تلك المنطقة بين انتخابات ٢٠١٣ و٢٠١٥ بما يزيد عن ٨٪ (الزيادة في نسبة إجمالي ذوي حق الاقتراع أقل من ٤٪)، نظراً للتكاثر الحاد بين المستوطنين. وعدا هذا فإنه من المفترض أن تكون المستوطنات قاعدة التمدد الأكبر للبيت اليهودي.

ومن الضروري الإشارة، إلى أن المستوطنات لا تشكل لأي حزب من الأحزاب القوة الأكبر من بين إجمالي المصوتين لكل واحد من الأحزاب، إلا أن المستوطنات تضم جمهوراً متفاعلاً أكثر مع السياسة، ومصوته أعلى، والأجواء لديه تنعكس على جمهور واسع خارج المستوطنات. وهذه معطيات واستنتاجات ظهرت في البحث الذي أجرته في مركز الأبحاث "مدار" في رام الله؛ وعرض في خريف العام ٢٠١٥، حول الخطارة السياسية في مستوطنات الضفة والقدس- انتخابات ٢٠١٣ و٢٠١٥.

فمما لا ريب تزايد قوة «الليكود» في المستوطنات، فإن المستوطنات مع القدس شكلت نسبة ٢٦٪ من إجمالي أصوات الليكود، مقابل ١٦٪ في انتخابات ٢٠١٣، والارتفاع الفعلي أكبر بكثير، لأن الليكود ارتفع إجمالي أصواته ككل في ٢٠١٥، كما شكلت المستوطنات الضفة والقدس نسبة ١٦٪ من إجمالي أصوات «البيت اليهودي»، مقابل ٢٠٪ في انتخابات ٢٠١٣، وهذا لا بعد ارتفاعاً، لأن «البيت اليهودي» خسر ٣٢٪ من مصوته في ٢٠١٥، مقارنة بنتائج ٢٠١٣.

وعلى صعيد الأصوات، وجد البحث أن حزب الليكود ارتفعت أصواته في المستوطنات، من دون مستوطنات المتدينين المتزمتين (الحريديم) ومن دون القدس، من ٢٨٪ في العام ٢٠١٣، إلى نسبة ٣١٪ في العام ٢٠١٥. وفي كمية الأصوات عددياً، ارتفعت أصوات الليكود بنسبة ٣٢٪، أما تحالف «البيت اليهودي»، فقد هبطت نسبته في مجموعة المستوطنات ذاتها، من ٣٦٪ في العام ٢٠١٣ إلى نسبة ٢٢٪ في ٢٠١٥. وفي كمية الأصوات فقد تراجع بمئات الأصوات، وما يزيد من قلق «البيت اليهودي»، أنه تراجع أيضاً في مستوطنات التيار الديني الصهيوني، من نسبة ٦٤٪ في العام ٢٠١٣ إلى نسبة ٥٨٪ في العام الماضي، بينما ارتفع الليكود في هذه المستوطنات من ١٢٪ في ٢٠١٣ إلى نسبة ١٨٪ في العام الماضي، وهذه الوتيرة وجدناها أيضاً في تلخيص الانتخابات في كامل مستوطنات الضفة (تشمل الحريديم) والقدس المحتلة، إذ أن الليكود ارتفع في تلك المنطقة من ٢٠٪ في ٢٠١٣ إلى ٢٩٪ في العام الماضي، بينما هبط «البيت اليهودي» من ١٧٪ في ٢٠١٣ إلى ١٤٪ في انتخابات ٢٠١٥. أما في ما يتعلق بحزب «يسرائيل بيتينو»، بزعامة أفغدور ليرمان، فإنه شبه غائب عن المستوطنات، وخاصة المستوطنات الدينية الأيديولوجية، التي فيها أعلى منسوب للتطرف، وقد حصل على

أصواته من المستوطنات الكبرى، التي تأخذ طابع "مدينة"، وتقع بغالبيتها في الأطراف الغربية للضفة، ونظر هنا ما حصل عليه حزب ليرمان "يسرائيل بيتينو" في انتخابات ٢٠١٥. كونه خاض انتخابات ٢٠١٣، ضمن قائمة الليكود، ولكن نتائج انتخابات ٢٠١٥، أثبتت أن ما حصل عليه في ٢٠١٥ لم يكن أمراً شاذاً، بمعنى أنه ضعيف في المستوطنات منذ ظهور حزبه في العام ١٩٩٩.

واستناداً إلى البحث المذكور، الذي اعتمد على مسح دقيق لنتائج الانتخابات في كل واحدة من المستوطنات، تبين أن ما حصل عليه "يسرائيل بيتينو" في المستوطنات، من دون مستوطنات المتدينين المتزمتين "الحريديم" ومن دون القدس، أقل من ٦٪ من الأصوات، ولكن ٨٪ من الأصوات حصل عليها في المستوطنات الكبرى، إذ أن ٣٢٪ من إجمالي أصوات هذا الحزب في المستوطنات كانت في مستوطنة "أريئيل" وحدها.

كما وجدنا أن ما حصل عليه ليرمان في مستوطنات التيار الديني الصهيوني، هو ١٤ صوتاً فقط، من أصل قرابة ٣٣ ألف شخص مارسوا حق التصويت، رغم أن ليرمان اهتم أن تشمل قائمته الانتخابية شخصاً واحداً على الأقل من التيار الديني الصهيوني.

ومارياً قوله هنان "البيت اليهودي"، رأى أن تزايد التطرف اليميني في حزب الليكود، إضافة إلى تقربه من التيار الديني الصهيوني، من خلال تمثيل برلماني للتيار ضمن قائمة الليكود (٤ نواب حالياً)، يشكل خطراً عليه، في المنافسة على أصوات المستوطنات، وهذا ما لا يريداه «البيت اليهودي». وقد تزايد القلق لدى هذا التحالف، بعد اسناد حفيظة الدفاع أفغدور ليرمان، رغم أن «البيت اليهودي» لم يعترض على اسناد الحفيظة له، لأن ليرمان اتخذ خطاباً في غاية التطرف في أشهر الهبة الفلسطينية، زاعماً أن الحكومة لم تقم بالإجراءات العسكرية الكافية، وهذا الخطاب منح ليرمان في استطلاعات الرأي مقعدين إضافيين، وما من شك أن الأصوات الزائدة جاءت من معازل اليمين المتطرف.

وفي حسابات «البيت اليهودي»، فإنه في الانتخابات المقبلة ستشهد المنافسة على أصوات المستوطنات، من قائمته "الليكود" و"يسرائيل بيتينو"، خاصة وأن من صلاحيات وزير الدفاع، المصادقة النهائية على المشاريع الاستيطانية في الضفة، رغم أن قرارات كهذه يشارك فيها رئيس الوزراء ذاته.

### مستقبل الخلاف

هذا المشهد الذي نعرضه هنا بإيجاز، من شأنه أن يفنسر خلفية الخلاف الذي افتعله نفتالي بينيت، والسؤال الذي يطرح نفسه، ما هو مستقبل هذا الخلاف؟

لقد كان هذا الخلاف يقف أيضاً في خلفية الأنباء التي تحدثت في الأسبوع الماضي، عن استئناف الاتصالات بين حزبي "الليكود" و"العمل" بزعامة إسحاق هيرتسوغ، حول ضم كتلة "المعسكر الصهيوني"، التي يقودها "العمل" إلى الحكومة. إذ أن هذا الحديث جرى بموازاة التقدير بأن ضم "المعسكر الصهيوني" إلى الحكومة، سيؤدي إلى خروج "البيت اليهودي" من الحكومة، وهذا ما يعارضه كل وزراء "الليكود"، بحسب مسح أجرته صحف إسرائيلية.

وهناك شك كبير في ما إذا نتنياهو معني فعلاً بالتخلي عن "البيت اليهودي" لصالح "المعسكر الصهيوني"، لأن هذا سيخلف ليرمان بتوجهات الحكومة القائمة، ولكن الأهم سيضرب نتنياهو وحزبه لدى جمهور اليمين المتشدد، لذا فإن هذه سيناريوهات لا تأخذها على محمل الجد، إلا إذا قرر نتنياهو قلب كل المعادلات، وهذا ما لا نراه حالياً.

عدا هذا، فإن حزب "العمل" وكتلة "المعسكر الصهيوني"، لا يستطيعان الادعاء بأن خروج "البيت اليهودي" سيهيئ أو يقلص التطرف في الحكومة، لأن تطرف "الليكود" ينافس تطرف "البيت اليهودي"، وحزب "يسرائيل بيتينو" ينافس الحزبين معاً في التطرف، ويبقى الشطر الثاني من السؤال هو إلى أي مدى في نية "البيت اليهودي" قلب أوراق الحكومة الحالية على خلفية أسباب لا يكتفح بها الجمهور.

بناء على تجارب الماضي فإننا على الأغلب أمام زوبعة قد تهدأ قريباً، بمنح "البيت اليهودي" انجازاً ما، على شكل مشروع أو مشاريع بناء استيطانية في الضفة والقدس أو ما شابه، لأن اليمين المتشدد ما يزال "يؤنب" نفسه على إسقاط حكومتين لليكود، في العاميين ١٩٩٩، و٢٠٠٦، وفي العام ١٩٩٩ رفض اليمين المتشدد اتفاقية الخليل



## متابعات

## النائب السابق لرئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي:

## «توجد فجوة بين مصالح نتنياهو ومصالح الجمهور!»

المشاهدة لنشرات الأخبار، وعلى الرواية والخدم الإعلامية، وهذا نوع من رد فعل صناع القرار على العالم الشفاف الذي نشأ هنا. ونتنياهو يتفوق في هذا الأمر".

وأضاف أن "العالم القديم، بمعنى الصرف المليئة بدخان السجائر التي تتخذ فيها القرارات بصورة سرية، انهار، واليوم فرضية العمل لدى الجميع، بدءاً من الرئيس الأميركي، باراك أوباما، وحتى آخر الموظفين في جهاز الأمن الإسرائيلي، هي أن كل شيء سيكشف في نهاية المطاف، وهذه ثورة، من جهة لها حسنات من وجهة نظر المواطن، في سياق الشفافية مثلاً، ومن الجهة الأخرى تقلل مستويات الحرية وتغير من الأساس قواعد اللعبة، وفي هذه الأثناء لم تنجح أية دولة في ملازمة نفسها لهذا التحول، وبصورة تنطوي على تناقض تمنح هذه الحال أفضلية لدول غير ديمقراطية، مثل روسيا والصين، التي تقوم بالتضليل".

## تعيين "مخلصين" رؤساء أجهزة أمنية

ورأى عتصيون أنه "توجد فجوة بنيوية بين مصلحة رئيس الحكومة والمصلحة العامة، ونتنياهو هو حالة متطرفة، لكن هذا لم يبدأ في عهده ولن ينتهي بعده طالما أن المؤسسة السياسية مستمرة في أداؤها الحالي، وهذا مريح لنتنياهو، بل أكثر من ذلك، فرؤساء الحكومات يستخدمون الوظائف المختلفة التي تخدم سيطرتهم المباشرة، سواء كان هؤلاء 'مستشارين' أو أجهزة أمنية مثل الموساد والشاباك، كمصدر مباشر للمعلومات وكقنوات، متوازنة أحياناً، لأنشطة وهجمات متنوعة، وعندما يكون هناك عمل جماعي منظم، فإنه يضع صعوبة أمام منط العمل هذا، كذلك توجد هنا مسألة الإخلاص الشخصي لرئيس الحكومة، مقابل العمل الرسمي وعدم الانحياز، وهذا أمر مهم بالنسبة لرؤساء الحكومات".

وأوضح أن "التشكيك بالآخرين مسيطر. جميعهم يشككون بعضهم بصورة متطرفة ويميلون إلى العمل مع عدد محدود من الأشخاص المخلصين لهم شخصياً، ويتم اختيارهم استناداً إلى معرفة شخصية وولاء شخصي، وهذا النهج، الذي كان منحصراً في الماضي بتعيين مستشارين في مكتب رئيس الحكومة، أصبح يشمل في السنوات الأخيرة تعيين رؤساء أجهزة أمنية، مثل رئيس الموساد ورئيس الشاباك والمفتش العام للشرطة".

في هذا السياق، على سبيل المثال، ذكرت القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، يوم الاثنين الماضي، أن المفتش العام للشرطة الإسرائيلية، روني الشيخ، قال في محادثة مغلقة في أعقاب تعيينه في المنصب إن نتنياهو وعده بتعيينه رئيساً للشاباك، وكانت تساؤلات قد تعالت حول سبب موافقة الشيخ على تعيينه في هذا المنصب، وتنازله ككاتب لرئيس الشاباك عن تعيينه رئيساً لهذا الجهاز، ونقلت القناة العاشرة من مقرب من الشيخ قوله إن نتنياهو أقنع الشيخ بقبول منصب المفتش العام للشرطة بعد أن وعده بأن يمسأله لاحقاً رئيساً للشاباك في حال بقي رئيساً للحكومة، ويعني ذلك أن أصبح لدى الشيخ مصلحة ببقاء نتنياهو في منصبه، ويأتي ذلك في ظل شبكات التصقت بنتنياهو وزوجته حول قضايا فساد.

وقال عتصيون إن "الانطباع السائد هو أن تعيين الشيخ لم يكن بفضل قدراته، رغم أنني أعتقد أن لديه قدرات كثيرة، وإنما لاعتبارات أخرى تم تعيينه في منصب كانه 'وظيفة ثقة' سياسية، فعندما تجري عملية التعيينات للمناصب الرفيعة من جانب سياسيين وبصورة ليست مأمسة وغير مراقبة وبلا شفافية، فإن هذا نمذ لتعيين أجهزة رسمية حساسة، وفي الدول المتطورة يخضع لتعيين كبار الموظفين لتوازنات ومراقبة أو للجان تسير أعمالها بشفافية ومسؤولية مقابل الجمهور، والوضع في إسرائيل هو ليس أنه توجد "فترات" في عملية التعيينات"، وإنما جزء كبير من عملية التعيينات هو فغرة واحدة كبيرة، وحتى عندما تكون هناك لجان تعيينات، مثل لجنة تيركل في حالة تعيين المفتش العام للشرطة، فإنها معرضة لتأثيرات سياسية مكشوفة وخفية بصورة غير تناسبية، وهذا مؤشّر على عدم وجود تمثيل لمصلحة الجمهور، وتمثيل زائد لمصالح سياسيين وهي مصالح غير موضوعية في غالب الأحيان".



اجتماع الحكومة الإسرائيلي.



عيران عتصيون.

الإسرائيلي نظرية الفراغ. فعندما سالهم مراقب الدولة، على سبيل المثال، لماذا يدخلون إلى كافة المجالات في الدولة، يجيبون أنه يوجد فراغ ولا أحد آخر يفعل ذلك، وأنا أفهم المنطق في ذلك، لكن عندما أردنا في وزارة الخارجية مله الفراغ، فإنهم في المستوى السياسي لم يرغبوا بالتعاون".

وأضاف عتصيون أن "وزارة الخارجية لم تبين القدرة على تحمل مسؤولية، ولذلك فإن كل شيء يذهب إلى الجيش، وبعد أسطول المرمرة (لكسر الحصار عن غزة)، والذي عولج في المستوى العسكري فقط، أدركوا أنه حدث إخفاق هنا، وحقيقة هي أنه جرى إحباط الأسطول التالي وفق ما يسمى بـ'إحباط سياسي'، أي معالجة سياسية".

وأشار عتصيون إلى أن "نتنياهو مهمم بشكل أقل بما يمكن أن يفعل وكيف يغير الواقع، وهو مهمم أكثر في كيفية السيطرة على الأجندة العامة وكيف يوظف الأمور في الوعي العام، ولذلك لديه حملة إعلامية تقصف طوال الوقت، وقد أخضر هذا الأسلوب من الولايات المتحدة، لكنه يطوره طوال الوقت بمساعدة أموال كثيرة، وصحيفة يسرائيل هيوم وغير ذلك، وهذا التوجه، الذي يستخدمه وزراء آخرون أيضاً، خطير على المؤسسة السياسية".

وقال إن "جميع الحاضرين في اجتماع الكابنيت يعلمون أنه في ساعة ما ستخرج الأمور من الاجتماع إلى وسائل الإعلام وبصورة معينة تخدم شخصاً معيناً، وهذا جهاز يحفز على أمور غير صحيحة، مثل عدم قول ماذا تعتقد وإنما ما تريد أن يفكر الناس بأنك تعتقده، وهذا يترجم بإزهاق حياة بشر. وقد شاهدنا هذا الأمر بوضوح خلال الجرف الصامد. رأينا الحرب على من يجري أولاً إلى وسائل الإعلام، ومن كان أول من شخص (الأخطاء) وأول من انتقد الجيش الإسرائيلي خلال الحرب، وهذا نابع من المنافسة على الظهور في فترة ذروة

فيها حرباً أزدادت من خلالها تحقيق هدف إستراتيجي، كانت حرب لبنان الأولى، فشارون، وزير الدفاع حينذاك، وضع أهداف الحرب التي شملت طرد منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان وإنشاء نظام جديد بقيادة جهات غير إسلامية في لبنان، وقد جرى ذلك طبعاً عن طريق الاحتيال والتضليل، والنتائج معروفة، وهذا الفشل أحدث ردعاً عميقاً جداً لدى كافة المستويات الإسرائيلية من محاولة بلورة الواقع في المستوى السياسي - الإستراتيجي".

وأضاف حول الحروب التي شنتها إسرائيل ضد قطاع غزة، أنه "لواريت ما يسمى 'الهدف الإستراتيجي' الذي جرى استعراضه أما هيئة الكابنيت عشية الحروب الأخيرة التي شنتها إسرائيل ضد حماس في غزة، لرايت أنها صيغت بصورة ضبابية جداً وضيقة جداً وعسكرية جداً، مثل 'إنشاء واقع آمنٍ محسن في غزة'. لم يبحثوا في كيفية قياس 'أمني' و'محسن'، وأبقوا عملية تفسير تعليمات المستوى السياسي للجيش".

لكن "الصياغات تخرج عادة من الجيش، ويصادق عليها في الكابنيت من دون تغيير، وتعود إلى الجيش، وهكذا بإمكان المستوى السياسي غسل يديه والقائه المسؤولية على المستوى العسكري، وفي اليوم الذي يلي الحرب، وفي حالة الجرف الصامد (عدوان ٢٠١٤) قبل نهاية الحرب وإنما خلالها، بدأت حرب الروايات حول 'هل حققنا الأهداف؟' وعملياً يعيدون تعريفها من جديد خلال الحرب، مثل 'القضاء على تهديد الانفلاق'. وهذا مريح لجهاز الأمن أيضاً، الذي اعتاد على أنه يدير كل شيء ولا يحتاج إلى أي أحد، وهو الجهة، من دون أية استثناءات تقريباً، التي تقود النقاش، بما في ذلك حول قضايا ليست عسكرية، وقد ترسخت الأمور على هذا النحو مع مرور السنين، وهذا مريح للجميع، لقد طور الجيش

والسكان الخاضعين لسيطرتنا المباشرة في الضفة، وغير المباشرة في قطاع غزة، فنحن دولة عظمى إقليمية يتعين عليها وبمقدورها أن تبلور الواقع".

ولفت إلى دور سلمي لوسائل الإعلام في هذا السياق، "تزايد القناعة لدي بأن وسائل الإعلام هي جزء من المشكلة، وهي تتعاون مع الخطاب التكتيكي وحرفه نحو اتجاهات هامشية، متى جرى هنا نقاش عام عميق حول مستقبل يهودا والسامرة والحزب الفائز في الانتخابات الأخيرة فعل ذلك من دون برنامج سياسي، وبرسالة مزدوجة بشأن 'حل الدولتين'. وبدلاً من نقاش جدي، تشجع وسائل الإعلام الخطاب حول وسائل تكنولوجيا لكشف الانفلاق، أو حول عدد البيوت التي هدمت والعائلات التي سيتم طردها. هذا انشغال بالأمور التافهة، ويخدم من يريد منع نقاش إستراتيجي".

وتابع عتصيون أن "اجتماع الحكومة هو مسرحية حقاً، تحصل على ملف قبل الاجتماع، ولا تعرف إذا كنت ستصكح أم ستيكي، وحتى أنعم لا يبحثون، وإنما يصوتون وحسب، لكن الحكومة لم تجر مداولات أبداً، ولم يتجر بنياهم نتنياهو هذا الأسلوب، وكان أداء رؤساء حكومات آخرين، يهود باراك وأريئيل شارون ويهود أولمرت، بهذا الشكل، كذلك فإن الكابنيت السياسي - الأمني ليس هيئة لاتخاذ القرارات، وعملياً، فإن مهمة رئيس الحكومة خلال اجتماعات الكابنيت هي بمثابة جمع معلومات قبل العملية، وهو يريد أن يعرف صورة الوضع بالنسبة للوزراء، ما إذا كانوا معه أم ضده".

وأوضح أنه "توجد مجموعة من الهيئات الأمنية المبدعة، ويفترض بالكابنيت أن يصادق على قراراتها. هدف رئيس الحكومة هو التأكد من أنه ليس لديه مفسدون، وأن الوزراء يسيرون في الاتجاه الذي اتفق عليه مسبقاً مع وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش، وهو يسمح لهم بالتعبير عن رأيهم، وهكذا يعرف من ضد من، وفي غالب الأحيان يكلف الكابنيت هيئة مقلصة، مؤلفة من رئيس الحكومة ووزير الدفاع والخارجية، ولذلك فإن هذا أمر غير صحي أنه لا يوجد وزير خارجية لإسرائيل" إن أن نتنياهو نفسه يتولى هذه الحقبة.

## اعتماد كلي على الجيش

انتقد عتصيون أداء الجيش الإسرائيلي، خاصة على خلفية أنه ليس جنباً لنوع الحروب الجديد، وأشار في هذا السياق إلى حرب لبنان الثانية، التي وصفها تقرير 'لجنة فينوغراد'، التي حققت في إخفاقات هذه الحرب، بأنها كانت فشلاً سياسياً وعسكرياً، لكنها تعتبر اليوم أنها "نوع من النجاح".

ورأى عتصيون أن "هذا هراء. إن الأداء خلال الحرب وإدارتها كانا عبارة عن فوضى، فالكابنيت اتخذ قرارات من دون أن يفهم ما الذي يفرضه، والجيش ورئيس الأركان قادا الحرب على أساس اعتبارات خاطئة، وفي نهاية الأمر استمر قرار الأمم المتحدة، كل شيء مكتوب في تقرير فينوغراد".

وأضاف عتصيون أن "حرب يوم الغفران (عام ١٩٧٣) هي حالة استثنائية، لأنها الحرب الأخيرة التي خضناها ضد جيوش نظامية، وأيضا، بالطبع، لأنها كانت مفاجأة إستراتيجية وفشل هائل في مجال الإنذار والتقييم الاستخباراتي، وجميع الحروب التي خضناها منذئذ كانت بالأساس ضد 'لاعبين ليسوا دولة'. منظمة التحرير الفلسطينية في حرب لبنان الأولى، وحزب الله في حرب لبنان الثانية، وحماس في العمليات العسكرية في غزة، ومنظمات فلسطينية في السور الوافي (اجتياح الضفة عام ٢٠٠٧)، وقتيات وفتية في موجة الإرهاب الحالية، وتوجد فجوة بين طبيعة الجيش الإسرائيلي، وهو موجه بالأساس لحرب ضد جيوش نظامية، وبين القوى غير النظامية الموجودة أماناً. وهذه ليست مشكلة إسرائيلية فقط، فأفضل الجيوش في العالم فشل أمام طالبان في أفغانستان وأمام داعش في العراق وسورية".

ورأى عتصيون أن السبب المركزي لفشل إسرائيل في حروبها الأخيرة هو "عدم قدرة حكومات إسرائيل على تعريف أهداف الحرب بأن تكون ناجمة عن إستراتيجية سياسية - أمنية كاملة، والمرة الأخيرة التي شنت إسرائيل

أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية، في تشرين الأول ٢٠١٣، عن إلغاء تعيين الدبلوماسي عيران عتصيون في منصب نائب السفير في واشنطن، في موازاة تعيين السفير الجديد في العاصمة الأميركية، رون ديرمر، المستشار السابق لرئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وأحد أكثر الأشخاص المقربين منه سياسياً وعقائدياً.

وكان عتصيون قد أشغل عدة مناصب رفيعة في السابق، بينها نائب رئيس مجلس الأمن القومي، أثناء ولاية رئيسي الحكومة أريئيل شارون ويهود أولمرت، ورئيس دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، وكان مسؤولاً عن تحليل المصالح القومية الإسرائيلية في السياسة الخارجية، كذلك أشغل في الماضي منصب القنصل الإسرائيلي في سان فرانسيسكو.

وفي موازاة تعيينه نائباً للسفير في واشنطن، أجرى جهاز الشاباك تحقيقاً ضده على مدار ثلاثة أشهر، بشبهة تسريب معلومات حساسة وخفية، ومنع خروجه من البلاد، وفي أعقاب ذلك تم خفض تصنيفه الأمني، أي من ناحية صلاحية الاطلاع على معلومات أمنية وسياسية سرية، لكن تفاصيل هذه القضية لم تُعرف حتى اليوم، كما أن الشاباك ووزارة الخارجية يرفضان التطرق إليها.

واستقال عتصيون من وزارة الخارجية في العام ٢٠١٣، وتقلت صحيفته "مهايفيف" في حينه عن موظفين في الوزارة قولهم إن عتصيون يعتبر أحد أكثر الدبلوماسيين المهنيين والموهوبين، وقبل ٢٣ عاماً عمل مساعداً لمدير عام الوزارة، أوري سافير، أثناء مفاوضات أوسلو بين إسرائيل

ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وقالت صحيفة "مهايفيف" في حينه عن موظفين في الوزارة قولهم إن عتصيون يعتبر أحد أكثر الدبلوماسيين المهنيين والموهوبين، وقبل ٢٣ عاماً عمل مساعداً لمدير عام الوزارة، أوري سافير، أثناء مفاوضات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وفي موازاة تعيينه نائباً للسفير في واشنطن، أجرى جهاز الشاباك تحقيقاً ضده على مدار ثلاثة أشهر، بشبهة تسريب معلومات حساسة وخفية، ومنع خروجه من البلاد، وفي أعقاب ذلك تم خفض تصنيفه الأمني، أي من ناحية صلاحية الاطلاع على معلومات أمنية وسياسية سرية، لكن تفاصيل هذه القضية لم تُعرف حتى اليوم، كما أن الشاباك ووزارة الخارجية يرفضان التطرق إليها.

لكنني ممنوع من القيام بذلك".

في هذه الأثناء، أسس عتصيون "المركز الإسرائيلي للمستقبلات الإستراتيجية" (ICSF).

ووجه في المقابلة مع "ذي ماركرز" انتقادات شديدة لأداء الحكومات الإسرائيلية، خاصة في النواحي السياسية والإستراتيجية، والمس بالمستوى المهني السياسي والدبلوماسي والعسكري - الأمني.

## مستقبل الضفة الغربية

شدد عتصيون على أن "ثقافتنا السياسية مركزة للغاية على 'هنا والآن'، إلى درجة أنه تسري علينا المقولة الفظة التي قالها (رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق) رفائيل إيتان حول 'صراصير مسممة في زجاجة'، وعندما ينجح الجيش الإسرائيلي والشاباك والشرطة وكذلك وزارة الخارجية في تحقيق الهدوء ومنع القيادة نفسها طويلاً من أجل اتخاذ قرارات، فإنهم عملياً يمتنعون عن اتخاذ قرارات، لأن القرار مقرون دائماً بمسألة ثمن سياسي - حزبي".

وأضاف عتصيون، الذي يحكم مناصبه السابقة شارك في اجتماعات للحكومة والمجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابنيت)، إنه "عندما تقع عملية، اختطاف أو أزمة أمنية، يجتمعون في مداولة طارئة وسط تغطية إعلامية ويتخذون قرارات تحت ضغط واعتبارات غير متوازنة، وذات مفعول قصير الأمد طبعاً، إن لم نقل شعوبية".

وأردف عتصيون، متطرقاً إلى الهبة الشعبية الفلسطينية الحالية، أنه "لن نجح في القضاء على الانتفاضة الثالثة من دون إستراتيجية سياسية - أمنية - اقتصادية شاملة، وجميع حكوماتنا تقريباً امتنعت عن حسم إستراتيجي في الموضوع الفلسطيني، وبعد ٤٩ عاماً من الحريق (أي الاحتلال)، ينبغي على المواطنين مطالبة الحكومة بحسم واضح حيال حدود الدولة (ويستقبل يهودا والسامرة (الضفة الغربية)

## «الإستراتيجية المفضلة لدى المستوى السياسي الإسرائيلي في الموضوع الفلسطيني هي عدم اتخاذ قرار!»

العتبة (أي المستوى المهني) دوافع غير موضوعية، فموظفو وزارة الخارجية مشتبّهون بأنهم يساريون، وضباط الجيش مشتبّهون باستقلالية فكرية، والقضاة مشتبّهون بأنهم ليبراليون، وهذا ليس صحيحاً تماماً، لكن هذه ليست القضية. ثمة أهمية لأن يكون لدى المستوى المهني القوة من أجل قول موقفه. كان الضباط خارج هذه الآلية في الماضي، وفتاة أصبحوا يستكونهم، وإحدى أكبر المشاكل هي انعدام ثقة المواطنين بالمؤسسة السياسية والأحزاب، فالمواطنون يدركون بالفرجة أن المؤسسة السياسية مهندسة لمصالح شخصية. ولا يمكن استمرار نظام ديمقراطي لفترة طويلة بوجود مستوى ثقة متدن بهذا الشكل، وينظر، فإن هذه التهديدات الداخلية أخطر بالمؤسسات الديمقراطية".

وخلص عتصيون إلى أن "الأثمان التي ندفعها جميعنا بسبب الأداء الحالي باهظة جداً، في دول أخرى توجد عوامل اعتدال، بينما عندنا يوجد اندفاع سريع وخطير وتشويش للمؤسسة السياسية، يقمصنا التفكير المستقبلي، وليس بمفهوم المستقبلية والخيال العلمي وإنما بمفهوم التخطيط الإستراتيجي طويل الأمد، هذا موجود في دول نريد أن نشبهها، وقد حاولت أن أربط الحكومة بتطورات كهذه، لكن هذا كان مستحيلًا".

وأشار عتصيون إلى أنه "عندما استعرض رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، هرتسي هليفي، مؤخرًا تقديرات حول دوافع الانتفاضة وعزا بعض أسبابها إلى غياب عملية سياسية، راوحاً بوقفونه عن الكلام وقالوا له 'هذا ليس شأنك، لا تلمس هذا (الموضوع)'، هل وضعت وزارة الخارجية ورقة موقف حول المستوطنات، بدائل وحسنات ومساوئ؟ لن تجد أمورا كهذه، صحيح أن هذا أمر سياسي- حزبي - داخلي، لكن توجد له أهمية سياسية".

## «تهديدات داخلية أخطر من الخارجية»

وتطرق عتصيون إلى ما يوصف بـ"تفكك وزارة الخارجية"، وأكد أن "هذا لم يبدأ اليوم، فمنذ فترة موشيه شاريت ودافيد بن غوريون كانت وزارة الخارجية ترزخ تحت المطرقة السياسية والسندان العسكري، واشتدت هذه الحال في السنوات الأخيرة لأن مطرقة المستوى السياسي أصبح ورنها خمسة أطنان وهو يستخدمها".

وأضاف أن "هذا التوجه قائم في العالم كله ضد وزارات الخارجية، وحتى وزارة الخارجية الأميركية، أقوى وزارة خارجية في العالم، يتم إضعافها على أيدي البنتاغون من جهة والبيت الأبيض من الجهة الأخرى".

وأردف عتصيون أن المؤسسة السياسية "تحاول أن تنسب لحراس

وأضاف عتصيون أنه "في الماضي اقترحنا بدائل بدت لنا جيدة، لكن عندما أردنا استعراضها أمام المستوى السياسي لم يكن هناك إنصات، لأن المؤسسة كلها متفوقة في أداء معين ولا يوجد استيعاب أن بمقدور الأدوات السياسية أن تحقق أهدافاً إستراتيجية، ومن الناحية النظرية، بإمكان إسرائيل أن تقرر أن غايتها في غزة هي الحفاظ على حكم حماس والتوصل إلى هدنة، بدلاً من إمكانيات أخرى مثل احتلال غزة، وهذه فكرة تتردد منذ سنوات لكن لم يتم اختبارها أبداً".

وتابع أنه "صحيح أنه توجد هدنة الآن، لكننا ننجر إليها، وكان بالإمكان تحقيق الهدنة الآن وفي الماضي من دون حروب، ومن أجل أن يحدث هذا يتعين على المستوى السياسي أن ينصت للمستوى المهني، فالإستراتيجية المفضلة لدى المستوى السياسي في الموضوع الفلسطيني هي عدم اتخاذ قرار، وصيانة الوضع القائم، أو كما يسمى ذلك عندنا 'إدارة الصراع'. وعدم الحسم، لا عسكرياً ولا سياسياً، ومن أجل منع فشل مستقبلي، فإن المطلوب وضع إستراتيجية إسرائيلية شاملة، ما هو الواقع الذي نرغب به وما هي الأدوات الموجودة بحوزتنا من أجل بلورة هذا الواقع وما هي البدائل الواقعية المائلة أماناً. هذا هو ما يسمى البحث الإستراتيجي، لكن المؤسسة الإسرائيلية مبنية بشكل لا تجري فيه مداولات كهذه".

تكررت في السنوات الأخيرة الانتقادات التي يوجهها مسؤولون أمنيون إسرائيليون، بعد خروجهم من الخدمة، إلى المستوى السياسي في كل ما يتعلق بالتعامل مع الفلسطينيين.

وأشار الدبلوماسي الإسرائيلي عيران عتصيون، الذي أشغل في الماضي منصب نائب رئيس مجلس الأمن القومي ورئيس دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، إلى فيلم "حراس العتبة"، الذي ظهر فيه ستة رؤساء سابقين للشاباك، "وتحدثوا عن توترات بالغة بين المستوى السياسي - الإستراتيجي والمستوى التكتيكي، واتذكر مداولات في الشاباك قال خلالها أحد المشاركين إن 'مشكلتنا هي أننا مشحونون جداً بالتكتيك وفارغون إستراتيجياً'".

وقال عتصيون إن المرة الأخيرة التي جرى فيها تخطيط سياسي - أممي إستراتيجي في إسرائيل كان لدى الإعداد لخطه الانفصال عن قطاع غزة، في العام ٢٠٠٥. "فقد عملنا في مجلس الأمن القومي على هذه العملية منذ أن كانت فكرة خاماً، وطلب شارون منا أن نعد خطة للانسحاب من القطاع، تستند إلى الجوانب القانونية والعسكرية والسياسية وغيرها. ونحن كمستوى مهني، قلنا لشارون منذ البداية إن الطريق الصحيحة هي بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية وحتى أننا بدأنا بإجراء اتصالات، لكن شارون لم يرغب بذلك، وهذا أمر شرعي".



«مؤتمر باريس» في مرآة التحليلات الإسرائيلية

## "نتنياهوو لن يوافق على أية مبادرة سلام في الوقت الحالي"!

ذكرت تقارير صحافية إسرائيلية متطابقة أن المسؤولين في إسرائيل "تخفصوا الصعداء" في أعقاب نشر البيان الختامي لمؤتمر وزراء الخارجية الذي عقد في باريس يوم ٢٠١٦/٧/٣، في إطار المبادرة الفرنسية الرامية إلى عقد مؤتمر سلام دولي بحلول نهاية العام الحالي من أجل تحريك عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

وجاء في البيان الختامي لمؤتمر باريس أن حل الدولتين هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام، وحذر من أن المشاركين في المؤتمر "يشعرون بالقلق من أن أفعالا على الأرض، ولا سيما استمرار أعمال العنف والنشاط الاستيطاني المستمر إنما يعرضان آفاق حل الدولتين للخطر".

وأكد البيان الختامي أن الوضع الحالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قابل للاستمرار، وشددوا على أهمية إظهار الجانبين، من خلال السياسات والإجراءات، التزاما صادقا بحل الدولتين من أجل إعادة بناء الثقة وخلق الظروف لإنهاء كامل للاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في العام ١٩٦٧.

لكن مصادر سياسية في الحكومة الإسرائيلية اعتبرت البيان الختامي "ضخما" قياسا بمسودة البيان الأصلية، وأنه "يوجد رضى لدى الحكومة لأن البيان الختامي لم يذكر موعدا لعقد المؤتمر الدولي ولا يتضمن مطالبة بانسحاب إلى حدود العام ١٩٦٧"، وفقا لصحيفة "يديעות أchronوت".

كذلك عبر مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، عن رضا من تغيب وزراء خارجية روسيا وبريطانيا وألمانيا عن المؤتمر، وعزا ذلك إلى جهود دبلوماسية بذلتها إسرائيل بقيادة نتنياهو.

ونقلت صحيفة "يسرائيل هيوم" عن بيان لوزارة الخارجية الإسرائيلية، أن "المؤتمر في باريس هو إهدار فرصة، وبدلا من مطالبة أبو مازن (الرئيس الفلسطيني محمود عباس) بالاستجابة لندعوات متكررة من جانب رئيس الحكومة للبدء فوراً في مفاوضات مباشرة ومن دون شروط مسبقة، استجاب المجتمع الدولي لمطلب أبو مازن وسمح له بمواصلة التهرب من مفاوضات مباشرة ثنائية من دون شروط مسبقة، وسيسجل في صفحات التاريخ أن المؤتمر في باريس أدى إلى تشدد المواقف الفلسطينية وإبعاد السلام".

وكرر نتنياهو على مسمع وزير الخارجية الفرنسي، جان مارك أيرولت، الذي يبادر إلى الاتصال به في ختام المؤتمر، موقف حكومته واعتبر أن أي تبديل لمفاوضات مباشرة من دون شروط مسبقة مع الفلسطينيين "سيبعد السلام".

وأضاف نتنياهو أن "دولة إسرائيل هي التي تهتم بأمن إسرائيل، وليس أي أحد آخر".

وقالت "يديעות أchronوت" إن "البيان المخفف" في ختام مؤتمر باريس جعل مسؤولين في مكتب نتنياهو يتندرون بالقول إن "كعكة" السوفلية الفرنسية لم تنتفخ".

#### إسرائيل تفضل "مبادرة السيسي"!

عقد نتنياهو، عشية مؤتمر باريس، مشاورات سياسية - إعلامية شارك فيها مسؤولون إسرائيليون من وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي وهيئة الإعلام الوطنية.

وتقرر خلال المشاورات القيام بمحاولة ممارسة ضغوط على عدة دول مشاركة في مؤتمر باريس، من أجل التأكد من عدم اتخاذ وزراء الخارجية قرارات هامة، مثل وضع جدول زمني لمفاوضات مستقبلية بين إسرائيل والفلسطينيين، والتأكد من عدم القيام بخطوات مثل الحصول على دعم من جانب مجلس الأمن الدولي لتحريك عملية السلام.

وتقرر خلال المشاورات أن توضع إسرائيل عبر قنوات دبلوماسية وإعلامية أنها تفضل دفع ما وصفتها بـ"المبادرة الإقليمية" التي يطرحها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على المبادرة الفرنسية. ونشر الموقع الإلكتروني لصحيفة "هارتس" عن موقف حكومي إسرائيلي رفيع المستوى قوله إن إسرائيل تعتقد أن احتمالات نجاح "مبادرة السيسي" أكبر بأضعاف من احتمالات نجاح المبادرة الفرنسية. وعقد مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، دوري غولد، مؤتمرا صحافيا في أعقاب هذه المشاورات، شبه خلاله المبادرة الفرنسية باتفاقية

سايكس - بيكو، واعتبر أن المبادرة الفرنسية تستفل.

وقال غولد إنه "قبل ١٠٠ عام حاول السيدان مارك سايكس وفرانسوا بيكو إملة نظام جديد في الشرق الأوسط، وكان هذا في ذروة الاستعمار في منطقتنا، وقد فشل هذا وسيفشل اليوم أيضا. والطريق الوحيدة لصنع السلام هي بواسطة مفاوضات مباشرة ومن دون شروط مسبقة وبدعم دول عربية وليس من خلال مؤتمرات في باريس".

وأضاف غولد "إننا نؤمن بأنه توجد لدى الدول العربية القدرة على التأثير على الفلسطينيين من أجل إجراء مفاوضات جدية ومباشرة ولذلك نفضل أن نؤثر الدول العربية عليهم بدلا من أن نغفروا في إنشءا بديل للحوار المباشر بيننا وبين جيراننا".

واعتبر غولد أن "مؤتمرات دولية من النوع الذي سيعقد في باريس تمنح الفلسطينيين طريقا للهروب من المفاوضات معنا. لقد شهدنا مثل هذا الأمر، وعلينا أن نعيدهم للجلوس وجها لوجه مع الدبلوماسيين الإسرائيليين، هذا ما نتطلع إليه. ونحن لا نتهرب من المفاوضات معهم، وإنما هم الذين يهربون من المفاوضات معنا. والفرنسيون يعترفون بقوة الإجماع الدولي، وإذا قال المجتمع الدولي بصوتة واضحة إن الغاية هي مفاوضات مباشرة وليس شارعا المتفاوضا، فإن ثمة احتمالا لأن يحدث هذا".

#### نتنياهو يرفض أي حل

الاعتقاد السائد في إسرائيل هو أن نتنياهو لا يريد أي حل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وأنه يخشى، في حال الإقدام على حل استئناف المفاوضات، من أن تتفكك حكومته إثر تهديدات يطلقها قادة كتلة "البيت اليهودي"، ويخشى بالأساس ممن أن يفقد قاعدة ناخبيه في اليمين المتطرف.

ويؤكد محللون أنه في أعقاب الانتخابات العامة الأخيرة، كان بإمكان نتنياهو تشكيل حكومة يمين - وسط وأن يضم إليها أحزاب الوسط - يمين، أي "المعسكر الصهيوني" و "بيتش عتيد" (يوجد مستقبل) برئاسة يائير لبيد وحزب "كلنا" برئاسة موشيه كلون، لكنه اختار تشكيل أكثر حكومة يمينية متطرفة في تاريخ إسرائيل.

وفي هذا السياق، رأى الباحثان في "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، شلومو بروم وعنات كورتس، في تقرير نشر في الموقع الإلكتروني للمعهد، أنه "يبدو أن الصحوة الدولية وخاصة الإقليمية

حيال استئناف عملية سياسية هي فرصة فعلا، وإذا ما تم استغلالها، بإمكان إسرائيل أن تستخدمها كوسيلة لدفع علاقاتها قدما مع الدول العربية البراغماتية وكقناة استمتكن بواسطتها من التقدم نحو حل الصراع مع الفلسطينيين".

وأردف الباحثان "لكن على الأرجح أن هذه الفرصة ستهدر بسبب الوضع السياسي الداخلي (في إسرائيل) وضعف عباس، ويتوقع أن تشكل هذه الظروف صعوبات أمام اعتراف خطوات سيتعين على إسرائيل تنفيذها مقابل تحقيق إمكانية الكامنة في هذه الفرصة".

وأضاف الباحثان أنه "لهذه الأسباب، يبدو أن مصر وكذلك دول الخليج العربية ستستمر في تعاون محدود وسري مع إسرائيل في مواجهة أعداء مشتركين، لكل على ما يبدو، الاحتمالات الإيجابية الكامنة في هذه العلاقات في الظروف الحالية لن تطبق".

من جانبه، اعتبر كبير المعلقين السياسيين في صحيفة "يديעות أchronوت"، ناحوم برنياع، أن "وزراء الخارجية الذين تعهدوا بالمشاركة (في مؤتمر باريس)، وبضمنهم وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، خبروا على جلودهم مدى صعوبة دفع حل لهذا الصراع، المستمر منذ ١٠٠ عام، ويصعب القيام بذلك فيما الجانبان غائبان، لكن القيام بذلك أصعب بحضورهما".

وأضاف برنياع أن "إسرائيل بدأت تدفع أثمان خطاب حكومتها وتشكيلة هذه الحكومة"، مشيرا إلى أن كيري أعلن موافقته على المشاركة في مؤتمر باريس بعدما رفض نتنياهو ضم كتلة "المعسكر الصهيوني" برئاسة إسحاق هيرتسوغ إلى حكومته.

واعتبر برنياع أن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، يسعى إلى تدويل الصراع، وأن "عقد المؤتمر هو إنجاز له، وهو سيتسبب بأن تستمر إسرائيل في دفع أثمان في الحلبة الدولية، لكنه لن يحصل على دولته، وحتى لو كانت إسرائيل مستعدة للقيام بالتنازلات المطلوبة، فإن ثمة شكا في ما إذا كان مستعدا للقيام بتنازلاته".

وإدعى برنياع أن الأحداث في الشرق الأوسط تزج بالقضية الفلسطينية إلى العاهمش، وأن "استئناف المفاوضات ربما يسهل على الحكومات في السعودية ومصر وتركيا بدء، أو تعزيز، العلاقات مع إسرائيل، لكن هذا ليس شرطا ضروريا".

#### تقرير للرابعية الدولية سيحمل إسرائيل المسؤولية

كتب المراسل السياسي لصحيفة "هارتس"، باراك رافيد، أن الرئيس الفرنسي، فرانسوا هولاند، ووزير خارجيته "لا يعترضان التنازل عن مبادرتها للسلام، وينبغي أن يكون هناك سبب جيد للغاية لكي يوافقا على تغيير الاتجاه".

وأضاف أن "البيان الختامي المخفف لا يرضعهما، ورغم أن مواقفهما الطموحة شطبت منه، فإنهما سيواصلان دفع المبادرة كلها بحساسية وحزم"، مشيرا إلى أن المرحلة المقبلة ستكون بعد ثلاثة أسابيع، أو في نهاية حزيران الجاري كحد أقصى، "فالفرنسيون معنيون بأن يقترحوا على جميع الدول التي شاركت في المؤتمر، وخاصة الدول العربية، المشاركة في تشكيل طواقم تحمل على بلورة مفضرات اقتصادية وضمانات أمنية وخطوات فورية من أجل بناء الثقة، وتفتح الفلسطينيين والإسرائيليين بالعودة إلى المفاوضات" لكنه توقع أن عددا قليلا من الدول سيستجيب لهذا الاقتراح. وفيما تفتخر نتنياهو بأنه نجح في تخفيف لهجة البيان الختامي لمؤتمر باريس، أشار رافيد إلى أن هذا ليس صحيحا، وأن كيري ومستشاريه هم الذين سعوا إلى تخفيف لجمته، وليس بتأثير اتصالات نتنياهو مع وزير الخارجية الأميركي، "وإنما بالأساس لأن كيري أراد التيقن من أن المبادرة الفرنسية لن تتجاوز نقطة الالعودة ولا تطلق عملية ملزمة لا يكون بالإمكان السيطرة عليها".

وأضاف رافيد أن كيري حضر المؤتمر لأنه أراد الامتناع عن الدخول في صدام مع الفرنسيين، "وما يهيمه هو الاستمرار في الحفاظ على زمام إدارة عملية السلام في الشرق الأوسط بيديه حتى نهاية ولاية أوباما في كانون الثاني المقبل".

وأشار رافيد إلى أن ما ينبغي أن يثير قلق نتنياهو هو أن مؤتمر باريس ستليه خطوات دولية في ذات الاتجاه، "وستؤدي إلى زيادة الضغوط الدولية على إسرائيل في الموضوع الفلسطيني".

وذكر رافيد في هذا السياق التوقعات بصدور تقرير للرابعية الدولية، بعد عدة أيام، عكف على صياغته في الأسابيع الماضية دبلوماسيون رفيعو المستوى من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، مشيرا إلى أن الأميركيين هم بالأساس الذين تولوا صياغة هذا التقرير.

وأضاف رافيد أن تقرير الرابية الدولية يتوقع أن يعكس الموقف النهائي في الولايات المتحدة من عملية السلام، وبرايه "أن يشمل التقرير مديحا لنتنياهو ولا لعباس، وسيستعرض صورة محزنة للوضع في الضفة الغربية، وتوسيع المستوطنات ومكانة حل الدولتين حاليا". ووفقا لرافيد فإن "التقرير سيتضمن انتقادا شديدا للجانبين"، لكن المراسل نقل عن دبلوماسيين اطلعوا على مسودة التقرير الأخيرة قوله إن "كل من سيراه أن يتمكن من عدم التوصل إلى الاستنتاج بأن المسؤولية الأساسية للوضع تقع على عاتق إسرائيل".

واعتبر رافيد أن تقرير الرابية الدولية "يمكن أن يشكل أساسا لأي خطوة سياسية أميركية محتملة في الأشهر القريبة، من أجل توضيح تراث أوباما في موضوع الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني".

وكتب رافيد أن الرأي السائد في مكتب نتنياهو هو أن خطوة أميركية كهذه يمكن أن تحدث فقط بعد انتخابات الرئاسة الأميركية في تشرين الثاني المقبل، "لكن موظفين أميركيين ينثرون تلميحات متزايدة في الأسابيع الأخيرة بأن لا نية لديهم للانتظار حتى تشرين الثاني". وأضاف أن التقديرات هي أن خطوة أميركية كهذه، في حال قرر كيري وأوباما الإقدام عليها، ستنتقل في الفترة ما بين نشر تقرير الرابية الدولية والعطلة الصيفية في آب المقبل، أو خلال افتتاح دورة أعمال الجمعية العامة في الأمم المتحدة، في نهاية أيلول المقبل، وسيكون الحد الدولي الأخير الذي يشارك فيه أوباما.

وتطرق رافيد في نهاية مقالته إلى الحديث في إسرائيل حول "مبادرة السيسي"، وكتب أنه تحدث إلى ستة دبلوماسيين غربيين دققوا في هذا الموضوع مع مسؤولين من مصر ودول عربية أخرى، وكانت إجابة الأخيرين أنهم لم يسمعوا بوجود مبادرة جديدة كهذه.

في ثلاث مقابلات صحافية بمناسبة ذكرى مرور ١٠٠ عام على ولادة إسحاق شامير:

## القيادة الحالية في إسرائيل تتميز بالأنوية وبتفضيل المصالح والمتع الشخصية على مصالح الدولة والشعب!

**\*ثلاثة من الذين عملوا مع إسحاق شامير إبان توليه رئاسة الحكومة الإسرائيلية يتحدثون عنه موجّهين انتقادات صريحة إلى رئيس الحكومة الحالي بنيامين نتنياهو وحزبه\***



إسحاق شامير.

أقيم في "الكلية الأكاديمية نتانيا" (في مدينة نتانيا بوسط إسرائيل)، يوم الأربعاء ٨ حزيران الجاري، مؤتمر خاص لإحياء ذكرى مرور ١٠٠ عام على ولادة إسحاق شامير، رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، نظمه "مركز الحوار الاستراتيجي" التابع لـ"كلية نتانيا" و "مركز إحياء تراث مناحيم بيغن"، بالتعاون مع ديوان رئيس الحكومة ("مجلس تخليد رؤساء إسرائيل ورؤساء حكوماتها") وبلدية نتانيا.

وقد شارك في المؤتمر عدد من المسؤولين السياسيين الذين عملوا إبان تولي شامير رئاسة الحكومة في إسرائيل، من بينهم قاضي المحكمة العليا الحالي، إلياكيم روبنشتاين، والوزير السابقان دان مريدور وإفرايم سنيه ورئيس جهاز "الموساد" السابق، شيتاي شفيط.

وعشية هذا المؤتمر، نشرت صحيفة "يديעות أchronوت"، يوم ٧ حزيران الجاري، مقابلة مع ثلاث من الشخصيات المذكورة، هم: إلياكيم روبنشتاين ودان مريدور وإفرايم سنيه، تحدثوا خلالها عن شامير وعن فترة رئاسته الحكومة الإسرائيلية، فأجمعوا - من خلال مقارنات محددة - على توجيه نقد حاد صريح إلى رئيس الحكومة الحالي، بنيامين نتنياهو، في مركزها عدم مديئته وتفضيله مصالحه الشخصية، السياسية والاجتماعية، على أية مصلحة عامة، سواء كانت مصلحة الدولة أو مصلحة الشعب في إسرائيل.

والمعروف أن إسحاق شامير ولد في بولندا في تشرين الأول من العام ١٩١٥ وهاجر إلى فلسطين ("أرض إسرائيل") في العام ١٩٣٥، حيث انضم إلى عصابة "إيتسل" ("المنظمة العسكرية القومية في أرض إسرائيل"). وحين انشقت "مجموعة شتيرن" عنها في العام ١٩٤٠ وشكلت عصابة "ليحي" ("لوحمي حيروت يسرائيل" ـ "المقاتلون من أجل حرية إسرائيل")، رفض شامير الانضمام إلى المنشقين بداية، لكنه عاد والتحق بهم في العام ١٩٤١، احتجاجا على رفضها لما وصفه "التعاون الوثيق بين الإيتسل والبريطانيين"، وفي كانون الأول من العام ١٩٤١، ألقى القبض عليه ووضع رهن الاعتقال في "سجن المزرعة" بالقرب من مدينة عكا، لكنه هرب منه في أيلول ١٩٤٢، ليصبح المسؤول المباشر عن العمليات العسكرية في عصابة "ليحي"، إذ اتخذ لنفسه اسما حركيا هو "ميخائيل" (اسمه الأصلي). قاد شامير عددا من من العمليات الإرهابية، من بين أبرزها محاولة اغتيال المندوب السامي هارولد مكمايكل واغتيال اللورد موين في مصر، وكتلتها كانتا في العام ١٩٤٤، وفي تموز ١٩٤٦، ألقى القبض عليه وتم نفيه إلى معسكر اعتقال في أريتريا، لكنه استطاع الفرار من هناك، سوية مع آخرين من أعضاء "ليحي" ووصلوا إلى باريس عن طريق جيبوتي. وبعد أيام من إنشاء دولة إسرائيل، عاد شامير إليها في أيار ١٩٤٨، وفي أيلول من تلك السنة، شارك في عملية اغتيال الكونت برنادوت.

ثم انضم شامير إلى جهاز "الموساد" في العام ١٩٥٥ ونفذ من خلاله عدة مهام استخبارية وعمليات اغتيال، وبقي فيه حتى العام ١٩٦٥، وفي العام ١٩٧٠، انضم إلى حزب "حيروت"، الذي أصبح "الليكود" فيما بعد، وأصبح من خلاله عضوا في الكنيست، منذ الكنيست الثامن (ابتداء من العام ١٩٧٣) وحتى الكنيست الثامن عشر (حتى أيار ١٩٩٦). في أعقاب الانقلاب الذي حققه "الليكود" في الانتخابات البرلمانية في العام ١٩٧٧، انتخب شامير رئيسا للكنيست (التاسع) ليكون أول من يشغل هذا المنصب ممثلا عن "الليكود" وأحزاب اليمين في إسرائيل عامة.

وبقي شامير في هذا المنصب حتى آذار ١٩٨٠، إذ استقال ليشغل منصب وزير الخارجية في حكومة مناحيم بيغن.

وفي أعقاب استقالة الكنيست (بتأثيرات من حرب لبنان الأولى" في العام ١٩٨٢)، أصبح شامير رئيس الحكومة السابع في إسرائيل وذلك في تشرين الأول ١٩٨٣ وأشغل هذا المنصب حتى هزيمة "الليكود" في انتخابات العام ١٩٩٢ لصالح حزب "العمل" برئاسة إسحاق رابين.

شهدت فترة تولي شامير رئاسة الحكومة في إسرائيل أحداثا عاصفة وهامة كان أبرزها: اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في كانون الأول ١٩٨٧، ثم حرب الخليج الأولى و"مؤتمر مدريد للسلام" في الشرق الأوسط في العام ١٩٩١، فضلا عن تهجير مئات الآلاف من اليهود من دول الاتحاد السوفييتي السابق وتهجير اليهود الفلاشا من أثيوبيا إلى إسرائيل وغيرها.

#### مريدور: الليكود ـ من المبادئ إلى المصالح شخصية

يقول دان مريدور، في حديثه إلى صحيفة "يديעות أchronوت" إن «القيادة من صنف شامير ومن سبقوه كانت متحررة من الإيغو، لا كما هي حال قيادات اليوم... وقد أمن برسالته الصهيونية، بكل جوارحه، كان يشعر بأنه يخدم الصهيونية، بطريقته الخاصة وكان مستعدا لدفع الثمن لقاء تحقيق الصهيونية وبناء البلاد».

ويضيف أن الليكود بعد بيغن وشامير مختلف تماما، ويضيف: "حينما كنت وزيرا للعدل في حكومة شامير، أحدثنا "الثورة الدستورية" التي خولت المحكمة العليا صلاحية شطب وإلغاء قوانين تتعارض مع قوانين الأساس. هل ترون ماذا يفعل الليكود اليوم؟ إنه يفعل العكس تماما. يحاولون تقليص صلاحيات المحكمة. في عهد بيغن وشامير، كان الشخص يخدم فكرة، وليس العكس، ولم يكن الزعيم يبذل التحالفات والائتلافات الحكومية لا لشره إلا لكي يضمن بقائه هو في السلطة، كما هي الحال اليوم، الليكود في زمن بيغن وشامير كان حزبا يحمل مبادئ، كان حزب أشخاص يضعون المصلحة العامة نصب أعينهم، وليس مصالحهم الفردية الشخصية".

ويؤكد مريدور أن شامير "لم يكن يؤمن بحل يشمل إقامة دولة فلسطينية"، ويضيف: "وربما كان نتنياهو أيضا لا يؤمن بهذا، لا يمكن لنا أن نقرر، لأن تصريحاته لا تتسجم مع ممارساته دائما. شامير لم يؤمن بحل الدولة الفلسطينية، لكن طريقته في إدارة الأمور كانت واقعية، فقد كان بمقدوره، مثلا، تشكيل حكومة يمينية. كهذه الموجودة اليوم. لكنه حينما رأى أن هذا يؤدي إلى انقسام الشعب، توجه إلى تشكيل حكومة موسعة من حزب العمل، وقد فعل ذلك لأنه كان يضع الشعب والدولة فوق كل اعتبار".

ويرى مريدور إن "الإرث الذي خلفه شامير هو أنه لم يقبل بالتنازل عن أي ملييتر من أرض إسرائيل، خلال كل فترة رئاسته الحكومة"، ويروي: أذكر أنني وروني ميلو (زعيم سابق في "الليكود" ووزير سابق في حكومة شامير) اتينا إليه ذات مرة وحاولنا إقناعه بعرض حل ما لقطاع غزة، لأن ليس لنا ما نبحث عنه هناك ولأن هذا ما يريده الشعب. نظر شامير إلينا وقال: "قد

يكون هذا ما يريده الشعب، لكنني لا أسير وفق ما يريده العشب، بل وفق ما أومن بأنه صحيح ويجب القيام به".

ويلاحظ مريدور أن "شامير كان يفصل بين اليهودية وبين الدين، بينما يتم الربط بينهما اليوم للأسف واستغلال هذا الربط استغلا سيئا".

ويخلص إلى القول: "أفتقد في قادة اليوم ما كان يتحلى به شامير من صفات: الاستقامة، التشبث بالمبادئ والتواضع".

#### روبنشتاين: شامير لم يكن يؤمن بالسلام مع الفلسطينيين!

يشغل إلياكيم روبنشتاين منصب قاض في المحكمة العليا الإسرائيلية، وكان قد عمل إلى جانب شامير طيلة ١٢ عاما، كان في بعضها مقربا جدا منه بوصفه سكرتيرا لحكومته، حتى استقالته من هذا المنصب في العام ١٩٩٢، ثم انتقله لإشغال منصب المستشار القضائي لوزارة الخارجية ثم مبعوث خاص في واشنطن.

يقول روبنشتاين، في حديثه لصحيفة "يديעות أchronوت"، إن شامير "كان يتمتع بجانب براغماتي. كان يدرك بأننا نعيش في عالم تحكمه العلاقات الدولية وكان يدرك أهمية العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية ومع المنظومة الدولية. ولذا، فقد طور، بمعان كثيرة، منظومة علاقات جيدة جدا مع الرئيس جورج بوش (الأب) سبقتها علاقات ممتازة مع وزير الخارجية جورج شولتز".

ويؤكد روبنشتاين أن "شامير لم يكن يؤمن بأن السلام وشيك التحقق مع الفلسطينيين. كانت لديه مواقف سلبية تجاه الفلسطينيين، ولذلك تحفظ واعترض على اتفاقيات كامب ديفيد ولم يكن سعيدا بالذهاب إلى مدريد، لكنه أدرك أهمية مشاركته، فسافر وشارك".

ويروي روبنشتاين أنه بعد اعتزال شامير الحياة السياسية، نشرت مقابلة صحافية معه "فهم منها أنه أصدر تعليماته بجرسة المفاوضات مع الفلسطينيين لعشر سنوات. هاتفته وكتبت مقالا أكدت فيه أنني لم اتلق منه أية تعليمات تقضي بجرسة المفاوضات"، ثم يضيف: "لكنه كان قادرا على إدارة مفاوضات صارمة أدت إلى أن يكون المؤتمر (في مدريد) مفتوحا وعلنيا وأن تجري المفاوضات بعد ذلك في مسارات ثنائية فقط"!

ويشير روبنشتاين إلى أن "شامير كان إنسانا أيديولوجيا، بمعنى أنه بذل كل ما في وسعه ليكون أمينا لأيديولوجيته ومتشبئا بها. كان كل همه بناء الدولة، تقويتها وتحصينها. كان يهجم أمن الدولة، لا أنه الشخصية. وأنا لا أقصد قول أي شيء هنا عن القيادة اليوم"!

ويضيف: "عملت إلى جانب قادة آخرين، وتعلمت منهم أيضا. لكن شامير كان يقائل على مجانه وديفاع عنها. كان يتمتع باستقامة لافتة ويترفع عن مصالحه وشؤونه الشخصية. وللأسف، هذا ما نفتقده اليوم تماما"!

#### سنيه: إرث شامير ـ الجمود وعدم إحراز أي تقدم سياسي

يشغل إفرايم سنيه اليوم منصب رئيس "مركز الحوار الاستراتيجي" في "الكلية الأكاديمية في نتانيا"، وكان أشغل في الماضي منصب رئيس "الإدارة المدنية" في الضفة الغربية إبان تولي شامير رئاسة الحكومة وكان عضوا في طاقم حزب العمل الانتخابي الذي حقق الفوز على الليكود وشامير لصالح إسحاق رابين، في انتخابات العام ١٩٩٢. وفي الحكومة التي شكلها رابين بعد تلك الانتخابات، أشغل إفرايم سنيه منصب وزير الصحة. يقول سنيه لصحيفة "يديעות أchronوت": "كانت أرائي مختلفة وبعيدة جدا عن آراء إسحاق شامير دائما. لكن شامير جسد نموذج القيادة الملتزمة بالأيديولوجية والتمسكة بها، إلى جانب التواضع الشخصي الواضح".

وفي نقد واضح لحال القيادة الحالية في إسرائيل، وفي مقدمتها بنيامين نتنياهو، يقول سنيه إن "شامير كان إنسانا متواضعا وليس من الساعين وراء متع شخصية. كان يؤمن بكل جوارحه، بأنه يعمل لخدمة مصالح شعب إسرائيل ولم يستغل مناصبه لتحقيق منافع شخصية، أيا كانت".

أما الدرس الأبرز والأهم من فترة شامير في رئاسة الحكومة، فهو - كما يرى سنيه: "درس سلبي تماما. وهو حلقة أخرى في نهج الجمود وعدم إحراز أي تقدم في المجال السياسي. خلال السنوات الـ ٤٩ منذ العام ١٩٦٧، لم نفعل أي شيء جدي وحققي".



**معطيات رسمية داخلية لدى شرطة إسرائيل اضطرت للكشف عنها مؤخرا:**

# ٦٠٪ من الاعتقالات التي نفذتها الشرطة خلال الأعوام ٢٠١١- ٢٠١٥ طالت مواطنين عرباً!

**«القاصرون العرب شكّلوا ٥٦٪ من المعتقلين القاصرين»: شرطة إسرائيل نفذت خلال الأعوام الخمسة المذكورة ما مجموعه ٢٩٥٦٥٤ عملية اعتقال بحق مواطنين، كان من بينهم ١٧٧٣٩٣ مواطناً «غير يهودي». أكثر من ٦٠٪ من مجموع تلك الاعتقالات! ومن بين هذه الاعتقالات جميعها، انتهى ٥٩٪ منها دون تقديم أية لأئحة اتهام\* نسبة القاصرين العرب الذين تم اعتقالهم بشبهات «أمنية» بلغت ٨٨٪ من مجموع القاصرين الذين اعتقلتهم الشرطة بهذه الشبهات خلال الأعوام المذكورة»**



اعتقالات الشرطة السراييلية : حصة الاسد من نصيب العرب.

وقال مركز «عدالة» و«علوة» على هذا، تعتمد شرطة إسرائيل إجراءات عينية محددة ضد المواطنين العرب وحدهم، مقصورة عليهم فقط، مثل الاعتقالات الاحترازية بحق نشطاء سياسيين، الاعتقالات بحق قاصرين في ساعات الليل المتأخرة، الاستدعاءات لتحقيقات تنتهي بالاعتقال غالبا وغير ذلك من هذه الإجراءات.» وتطرق مركز «عدالة» في تعقيبه إلى سياسة «وحدة التحقيقات مع رجال الشرطة» (ماماش)، وممارستها فأكد أن «مقابل هذا كله، لا تقوم وحدة التحقيقات مع أفراد الشرطة بواجبها القانوني بإجراء التحقيق الجدي، الجذري والمهني في الشكاوى التي تتقدم إليها من قبل مواطنين عرب وباسمهم ضد أفراد الشرطة، بينما يفترض بهذه الوحدة أن تكون الجسم الذي يقف إلى جانب المواطنين في محاربة ولجم ومعالجة عنف الشرطة وممارساتها التعسفية بحق المواطنين، وينهضها هذا، إنما تعطي هذه الوحدة الضوء الأخضر للممارسات البوليسية العنصرية والعنيفة.»

أما شرطة إسرائيل فرفضت من جانبها التطرق إلى الفجوات الكبيرة جدا التي تكشف عنها المعطيات بشأن معدلات الاعتقال بين العرب مقابل اليهود، واكتفت بالقول: «تفتنينا لوظيفتنا في الكشف عن المخالفات والمخالفين والتحقيق فيها ومعهم، تقوم شرطة إسرائيل بتنفيذ إجراءات وخطوات لتطبيق القانون من ضمنها الاعتقالات، طبقا لما يخلوها القانون من صلاحيات وطبقا لعسل الاعتقال المنصوص عليها في القانون، دون أية علاقة بيهوية الشخص أو أصله، ولا في حال الأحوال»

عرب (٢٠١٥/٤).

مخالفات اقتصادية (مخالفات مالية، مخالفات ملكية كورية): ١٦٧٤

معتقلا، من بينهم ١٠٣٤ يهوديا (٦١,٧٧٪) و ٦٣٤ عربيا (٣٧,٨٧٪).

مخالفات إدارية: ٦٩ معتقلا، من بينهم ١٨ يهوديا (٢٦,٠٩٪) و ٥٠

عربيا (٧٢,٤٦٪).

مخالفات ترخيص (تراخيص سياقة ومركبات، ترخيص مصالح

تجارية): ٤٦٣٥ معتقلا، من بينهم ١٤٢٧ يهوديا (٣٢,١٩٪) و ٣١٣٨

عربيا (٧٦,٧٠٪).

مخالفات مرورية: ١٧٢٤ معتقلا، من بينهم ٤٦٦ يهوديا (٢٦,٤٤٪) و

٨٤٧ عربيا (٦٦,٨١٪).

مخالفات أخرى: ٨٨٠ معتقلا، من بينهم ١٩١٢ يهوديا (٢٢,٠٩٪) و

٦٣٦٣ عربيا (٧٦,٨١٪).

**الأرقام تثبت: شرطة إسرائيل – جهاز عنصري!**

هذا، وعقب مركز «عدالة» المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، على هذه المعطيات وما تضمنته بالقول إن «هذه الأرقام تثبت أن شرطة إسرائيل هي جهاز عنصري.» وأضاف: إن نصح التأطير والتنميط الذي تعتمده الشرطة حيال المواطنين العرب هو الذي يجعل أفرادها يعتبرون، مسبقا ودون أي مبرر، أي عابر سبيل عربي مشتبهًا به، وهو ما يقود في نهاية المطاف إلى ممارسة العنف البوليسي ضد المواطنين العرب وتنفيذ الاعتقالات ضدهم بصورة تعسفية.»

# سعي نتياهو المحموم للسيطرة على القناة التلفزيونية العاشرة في إسرائيل يفجر الصراع الطائفي من جديد!

**\*مجلس إدارة القناة العاشرة يعيّن أحد أصدقاء نتياهو المقربين رئيسا لشركة الأخبار في القناة وهذا يطلق تصريحات طائفية عنصرية ضد اليهود الشرقيين وحركة “شاس”\***

الإدارة الذين حضروا الجلسة أكدوا أنه تفوه بها فعلا، وذلك في تصريحات أدلوا بها لوسائل إعلام مختلفة في إسرائيل، وقال أحدهم: «أقول سدان مدمنتني.» وقال آخر: «أقول سدان في الجلسة كانت مثيرة للرجح وللغضب وفاحت منها رائحة استعلاء وعنصرية.»

ومن جهته، أكد المدير العام لشركة الأخبار في القناة العاشرة، الصحافي غولان يوخاز، أن سدان تفوه بالتصريحات التي نسبت إليه أمام أعضاء مجلس إدارة القناة، مضيفا أنه (سدان) «قال هذا الكلام لي شخصيا، أيضا!»

وقال فارشافسكي: «كنت حاضرا في جلسة مجلس إدارة القناة العاشرة، التي تحدث فيها سدان. لقد تفوه بكلام عنصري ضد شاس.» وقد قدمت تقريرا رسميا بهذا الكلام إلى إدارة السلطة الثانية للإذاعة والتلفزيون، لكن فارشافسكي ذهب إلى أبعد من ذلك واتهم أعضاء آخرين في مجلس الإدارة بالتفوه بكلام عنصري طائفي، إذ قال: «إذا ما نظرنا إلى أقوال أعضاء آخرين في الجلسة ذاتها، كما عرضتها السلطة الثانية نفسها، فسنحصل على صورة عنصرية قاسية!»

**التماس إلى المحكمة العليا**

وعلى أثر هذه التصريحات، تقدم أربعة نواب رؤساء بلديات إسرائيلية ممثلون لحركة «شاس» بالتماس عاجل إلى «محكمة العدل العليا، مطالبين بإصدار أمر بالتجميد الفوري لتعيين رامي سدان رئيسا لشركة الأخبار في القناة العاشرة، كما طالبوا المحكمة بإصدار أمر بزلם السلطة الثانية بالكشف عن جميع المحاضر والتسجيلات من جلسة مجلس الإدارة إياها.

ورفض قاضي المحكمة العليا، سليم جبران، إصدار أمر بتجميد التعيين، لكنه أصدر أمرا إلى كل من المستشار القانوني للحكومة، أفيصاي مندلبليت، السلطة الثانية للإذاعة والتلفزيون ولرامي سدان شخصيا بتقديم ردودهم على الالتماس في مدة أقصاها عشرة أيام، على أن تتضمن هذه الردود تعليقات المعنيين بشأن سلامة التعيين وقانونيته. كما أمهل القاضي جبران السلطة الثانية شهرا لعرض موقفها بشأن الكشف عن محاضر وتسجيلات الجلسة المذكورة.

مقربين آخرين نتنياهو اتهموا بارتكاب مخالفات المضايقة (الجنسية)، وأضافت ميخائيلي: «قل لي من هم مقربوك، أقل لك من أنت!»

**سدان: «متورون» يحاولون الإيقاع بيني وبين الشرقيين!**

وفي رده على الضجة السياسية والطائفية التي أثارتها تصريحاته كما نقلتها بعض وسائل الإعلام في إسرائيل، توجه رامي سدان إلى مكتب الوزير درعي ناعلا رسالة مفادها نفي الأقوال التي نسبت إليه واتهامه «بعض الذين يدعون التنور بأنهم أصيبوا بخيبة أمل شديدة من تعييني رئيسا لشركة الأخبار في القناة العاشرة ولذا فهم يحاولون الآن الإيقاع بيني وبين اليهود الشقيين وخلق نراع على خلفية طائفية بيننا!»

وفي تصريح لموقع «ساحة السبت» الإسرائيلي، عاد سدان ونفى ما نسب إليه من تصريحات، مشددا على أن «أقوالي أخرجت عن سياقها... الاقتباسات التي نشرت كاذبة تماما... يحاولون الإيقاع بيني وبين الجمهور الشرقي.»

الصحافي رفيف دروكر (محلل الشؤون العربية في القناة العاشرة والذي كشف النقاب عن قضية «بيبي تورز»، رغم أن تلك الأقوال مسجلة في مقابلة إذاعية بثتها إذاعة «القناة ٧» (التابعة لليمين والمستوطنين) ورغم أن تسجيل تلك المقابلة موجود على شبكة الانترنت. فقد قال سدان في سياق تلك المقابلة، لدى تطرقه إلى قضية بيبي تورز، وما نشر عنها في وسائل الإعلام: «بعض الصحافيين يتربصون برئيس الحكومة نتنياهو وزوجته منذ العام ١٩٩٦. ليس ههما كم من المستشارين الإعلاميين والمحمن يتصدون لهؤلاء الصحافيين، وأكاديبهم، فهم يواصلون نشر هذه القصص بصورة هوسية استحوادية... والحقيقة أن وسائل الإعلام تنشل بهذه القضية بصورة يومية تقريبا في محاولة لإظهار وجه إسرائيل البشع، إنها حالة مزيمية!»

ولكن رغم نفي سدان ما نسب إليه في جلسة مجلس إدارة القناة العاشرة وتأكيدة أن ما نشر هو كذب، إلا أن عددا من أعضاء مجلس

المنصب الرفيع والعام جدا في شركة الأخبار». وفي تصريحات لاحقة، قال أرييه درعي إن مصوتي حركة «شاس» هم «مئات آلاف المواطنين الشرقيين الذين قرروا التوحيد ورفع رؤوسهم عاليا لاجتثاث ظاهرة العنصرية الطائفية وكبح أشخاص مثل سدان»، وقال: «في جلسات مجالس الإدارة، المعلقة، يسمع بعض الناس لأنفسهم بالتعبير عما في دواخلهم والبوح بحقيقتهم... في إسرائيل ٢٠١٦ هنالك عنصرية ضد الشرقيين. في إسرائيل ٢٠١٦ يحتقرون الجمهور الشرقي. في إسرائيل ٢٠١٦ هنالك من يجيز لنفسه الاستعلاء على جمهور واسع بأكمله، رغم أن هذا الجمهور هو جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل ومجتمعها!»

وأضاف درعي مهددا: «نحن هنا لكي نبقي ودواصل لن نمر من الكرام على مثل هذه التصريحات.» وكانت ترجمة هذا التهديد العملية التوجه من قبل حركة «شاس» وقادتها إلى رئيس الحكومة نتنياهو ومطالبته بالتدخل الشخصي لإلغاء تعيين سدان رئيسا لشركة الأخبار شرطا لبقاء «شاس» في الائتلاف الحكومي، وأوضح درعي: «إنني أطلب رئيس الحكومة، الذي يشغل منصب وزير الاتصالات المسؤول المباشر عن السلطة الثانية للإذاعة والتلفزيون وعن القناة العاشرة بالتعبير عن موقفه من هذه التصريحات الخطيرة وماذا ينوي العمل حيالها، لأن هجوما خفيرا كهدا على جمهور بأسره على خلفية أصوله الإثنية لا يمكن أن يمر مر الكرام.»

وقوبلت تصريحات سدان هذه بالاستنكار والتنديد من قاعات سياسية وشعبية مختلفة في إسرائيل، من غير اليهود الشرقيين أيضا. فقد استنكر رئيس حزب «يش عتيد»، يائير لبيد، هذه التصريحات وقال إنها تصريحات عنصرية، محذّرة على الفتنة ومشعبة بالكراهية؛ وأضاف لبيد أن شخصا يحمل مثل هذه الآراء والتوجهات لا يمكن أن يتولى منصب مدير في شركة أخبار مركزية في دولة ديمقراطية.»

وقالت عضو الكنيست شيلي جيجمفيتش (المعسكر الصهيوني)، إن رامي سدان «هو عنصري حقير. إنه يكره مسعودة، لكنها بحاجة إليها.» وطلب زميلها في الكتلة، عضو الكنيست نحمان شاي، باستقالة سدان الفورية من منصبه الجديد هذا لأن «أقواله هذه غير مقبولة وغير محتملة. ويبدو أنه لا يعي أهمية وخطورة هذا المنصب.» أما عضو الكنيست ميراف ميخائيلي (المعسكر الصهيوني) فقالت إن «سدان هذا يكشف جانبا آخر عن مقربي نتنياهو وأصدقائه: المضايقة الطائفية، (لتلميح إلى

الصحافيين العالمين في شركة الأخبار في القناة العاشرة على خلفية علاقاته الوثيقة جدا مع رئيس الحكومة وأبدوا تخوفا من أن عنصرية سدان في مجلس إدارة شركة الأخبار سيكون من شأنها «المنح بحرية العمل الصحافي في القناة» لكن معارضتهم هذه لم تغير شيئا في موقف السلطة الثانية أو في موقف المجموعة المالكة.

وفي الجلسة الأخيرة لمجلس إدارة القناة، التي حضرها كمرشح لمنصب رئيس شركة الأخبار (والتى تم فيها، في نهاية الأمر، انتخابه لهذا المنصب)، تحدث سدان أمام أعضاء مجلس الإدارة ومن بين ما قاله - حسبما كشفت وسائل إعلام إسرائيلية لاحقا - إن «القناة العاشرة وشركة الأخبار فيها تُمثلان النخبة ويتعين عليهما اختراق الحدود التي وضعتها حول نفسها والتوجه إلى جميع مسعودة من سديروت» («مسعودة» هو اسم يهودي شرقي للنساء و«سديروت» هي إحدى «بلدات التطوير» التي يسكنها يهود شرقيون في النقب في جنوب إسرائيل).

وحين تصدى له أحد أعضاء مجلس الإدارة بالقول إن «هذا الكلام تفخوح منه راحة عنصرية»، رد سدان بالقول: «تعالوا نعتزف بالحقيقة، أنا مثلكم من النخبة... أكره حركة شاس واللص أرييه درعي (زعيم هذه الحركة الذي يشغل في الحكومة الحالية حقيقتين وزاريتين هما: وزارة الداخلية ووزارة تطوير الضواحي، للنساء و«سديروت» هي إحدى «بلدات التطوير» التي يسكنها يهود شرقيون في النقب في جنوب إسرائيل).

وقد أثار الكشف عن هذه الأقوال عاصفة سياسية - طائفية واسعة في إسرائيل، فأصدرت حركة «شاس» بيانا قالت فيه إن «الأقوال التي نشرت على لسان رامي سدان، رئيس مجلس إدارة شركة الأخبار في القناة الثانية، هي أقوال خطيرة جدا، صادمة وندنية... إنها أقوال عنصرية واستعلائية تمس حركة سياسية تمثل مئات آلاف المواطنين في إسرائيل!»

وأضافت «شاس» في بيانها: «هذه التصريحات الغلامية صدرت في الجلسة التي عرض فيها سدان رؤيته العامة أمام مجلس إدارة شركة الأخبار، وهو ما يزيد من خطورتها أكثر فأكثر. ومن الخطير جدا أن يكون شخص كهذا صديقا مقربا لرئيس الحكومة وعائلة نتنياهو.» وعليه، طالب «شاس» مجلس إدارة القناة العاشرة «بإعادة النظر في تعيين شخص كهذا لهذا

أشعل الصراع الذي يخوضه رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو للسيطرة على القناة التلفزيونية العشرة في إسرائيل الصراع الطائفي من جديد فأحدث له أزمة اثنائية جديدة لا تزال تتفاعل بصورة تشكل خطرا على اثنائه الحكومي الحالي وتهدد لحد ما بإسقاط الحكومة، وذلك حيال التهديد الذي أطلقتته حركة «شاس» (للمتدينين الشرقيين)، التي تتمثل بسبعة أعضاء من الكنيست الحالي وتشكل ركنا أساسيا في الائتلاف الحكومي الحالي.

فمن المعروف أن نتنياهو يشن حربا قاسية ضد القناة العاشرة منذ بضع سنوات، إذ يتهمها بأنها معادية له وتحرض عليه، وخاصة على خلفية بعض التحقيقات الصحافية التي أجراها صحافيون عاملون في هذه القناة وكشفت عن تورط نتنياهو في عدد من فضائح الفساد واستغلال السلطة ومنصبه لمنفعته الشخصية ومنفعة أفراد عائلته.

وفي يوم ٦ حزيران الجاري، انتخب مجلس إدارة القناة العاشرة شخصية مقربة جدا من رئيس الحكومة نتنياهو وزوجته سارة هو خبير العلاقات العامة رامي سدان لمنصب رئيس «شركة الأخبار» في هذه القناة، وذلك بعد أن ضمن تأييد خمسة من أعضاء مجلس الإدارة به ممثلو مجموعة RGE التي امتلكت غالبية أسهم القناة العاشرة في حزيران من العام الماضي وسيطرت عليها، بعد سنوات من الأزمة المالية الخائفة التي عصفت بها ودفعتها إلى حافة الانهيار والإغلاق.

كما أيد تعيين سدان رئيسا لـ«شركة الأخبار ١٠» المدير العام لموقع «نتعز» الإسرائيلي، يوفاف هلدمان، بينما عارضه «ممثلو الجمهور» الثلاثة في مجلس الإدارة، نظرا لأن «ترشيحه جاء بشكل مفاجئ» فقد علم أن سدان لم يكن من بين المرشحين لتولي رئاسة شركة الأخبار، ولم يُطرح ترشيحه إلا قبل أيام معدودة فقط من جلسة مجلس الإدارة التي خصصت لانتخاب رئيس الشركة وحظي على الكور بدعم وتأييد ممثلي المجموعة المالكة.

وكان سدان أشغل في السابق منصب المستشار الخاص لبنيامين نتنياهو وزوجته، وقيل نحو نصف سنة فقط، اتخذت خاصة في السلطة الثانية للإذاعة والتلفزيون في إسرائيل (المسؤولة عن القناة العاشرة والقناة الثانية للتلفزيونيتين) قرارا بتعيينه عضوا في مجلس إدارة «أخبار ١٠»، علما بأنه يمتلك ويدير مكتبا خاصا للدعاية والعلاقات العامة.

وقد أثار هذا التعيين، في حينه، غضبا وامتعاضا واسعين بين

معينة، إذ وصلت نسبة القاصرين العرب الذين تم اعتقالهم بشبهات «أمنية» إلى ٨٨٪ من مجموع القاصرين الذين اعتقلتهم الشرطة بهذه الشبهات في السنوات الخمس هذه، بينما كانت نسبتهم ٨٦٪ من مجموع القاصرين الذين تم اعتقالهم بشبهة ارتكاب «مخالفات ضد إنسان آخر.»

والنسبة ذاتها بين اليهود والعرب تبقى، أيضا، في عدد لوائح الاتهام التي انتهت إليها تلك الاعتقالات، أي: ٦٠٪ من الاعتقالات التي انتهت بتقديم لوائح اتهام طالت مواطنين عربا. وعند التمعن في المعطيات التفصيلية حول الاعتقالات التي انتهت بتقديم لوائح اتهام بشبهة ارتكاب مخالفات محددة، تبدو التوزيعة الإثنية أكثر وضوحا: ففي مجال الشبهات بارتكاب مخالفات «أمنية»، على سبيل المثال، انتهت ٣٨٪ من الاعتقالات بين اليهود بهذه الشبهات بتقديم لوائح اتهام، بينما انتهت ٦٤٪ من الاعتقالات بين العرب بهذه الشبهات بتقديم لوائح اتهام، ما يعني ضعفي نسبتها بين اليهود، تقريبا!

**علة الاعتقال تختلف باختلاف الانتماء القومي!**

تبين المعطيات الرسمية، أيضا، واقع عدم المساواة بين اليهود والعرب في مجال تطبيق القانون في المخالفات المختلفة، فعلى سبيل المثال، اعتقلت الشرطة خلال السنوات الخمس المذكورة ٤٩٠ شخصا بشبهة ارتكاب مخالفة «التحريض» كان من بينهم ٤٦٦ مواطنا عربيا، أي ما يعادل ٨٦٪ من مجموع المعتقلين بهذه الشبهة.

غير أن واقع عدم المساواة في مسألة الاعتقالات لا ينحصر في حقيقة أن عدد المعتقلين العرب أكثر بكثير من عدد المعتقلين اليهود، فقط، وإنما تبين المعطيات إن الأمر ينسحب على كل ما يتعلق بعقل الاعتقال، أيضا.

ففي مخالفات «مهاجمة شرطي و/ أو عرقلة عمله»، تم تقديم لوائح اتهام بنسب متساوية ضد اليهود والعرب، على حد سواء، لكن نسبة المعتقلين العرب بشبهة «مهاجمة شرطي في ظروف خطيرة» كانت أعلى بكثير من نسبة المعتقلين اليهود بهذه الشبهة: ٥١٪ من المعتقلين بشبهة «مهاجمة شرطي و/ أو عرقلة عمله» كانوا من العرب، بينما ارتفعت نسبتهم من بين المعتقلين بشبهة «مهاجمة شرطي في ظروف خطيرة» إلى ٧٤٪. أما عن القاصرين الذين تم اعتقالهم بهذه الشبهة، فتح كانت الصورة أشد قاتمة، غالبية المعتقلين بشبهة «مهاجمة شرطي» كانوا من القاصرين اليهود، بينما ٨٦٪ من القاصرين المعتقلين بشبهة «مهاجمة شرطي في ظروف خطيرة» كانوا من العرب!

ويعود سبب هذا الفرق الكبير جدا في عدد المعتقلين العرب مقارنة بعددهم من اليهود، في أحد جوانبه، إلى ما يندرج في إسرائيل ضمن باب «الأمن»، وهو باب واسع جدا كما هو معروف، فمن النادر أن يتم اعتقال يهود بشبهة ارتكاب مخالفات «أمنية»، بينما يتم هنا بصورة واسعة بين العرب، ومع ذلك فإن الشبهات «الأمنية» تشكل، في المجمل، ١٢٪ فقط من مجموع علة الاعتقال.

٦٠٪ من مجموع الاعتقالات التي نفذتها شرطة إسرائيل بين الأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٥ كان ضحيتها مواطنون عرب، بينما يشكل المواطنون العرب عامة نحو ٢٠٪ من مجموع السكان في إسرائيل، إذ أفادت المعطيات الرسمية الأخيرة التي نشرها مكتب الإحصاء المركزي بأن اليهود يشكلون ٧٤,٨٠٪ من مجموع السكان في إسرائيل، وعند الحديث عن الاعتقالات التي نفذتها شرطة إسرائيل بين القاصرين خلال الفترة ذاتها، تكشف المعطيات صورة أكثر قاتمة وطورة! إذ شكل القاصرون العرب ٥٦٪ من مجموع المعتقلين القاصرين!

هذه المعطيات كشفت عنها موقع «محادثة محلية» العربي الإسرائيلي في مطلع حزيران الجاري، وهي معطيات رسمية أعدتها وجمعتها شرطة إسرائيل نفسها وحصل عليها الموقع المذكور، بعد اضطرار الشرطة إلى تزويد «الحركة من أجل حرية المعلومات» بها، تنفيذا لأحكام القانون الإسرائيلي الخاص بهذا الشأن والمسمى «قانون حرية المعلومات».

وتشمل المعطيات الرسمية معلومات عن جميع الاعتقالات التي نفذتها شرطة إسرائيل خلال السنوات المذكورة (٢٠١١- ٢٠١٥)،

موزعة على تصنيفات مختلفة، بما فيها الاعتقالات التي تبين أنها كانت اعتقالات تعسفية، إذ لم تتمخض عن تقديم أية لوائح اتهام بحق المعتقلين؛ بنود الشبهات التي اعتمدها الشرطة في استصدار أوامر الاعتقال؛ فضلا عن التوزيعة حسب الفئة العمرية وحسب الانتماء الإثني (يهودي/ «غير يهودي»).

يشار هنا إلى أن تعبير «غير يهودي» هو الذي تستخدمه الشرطة لدى الحديث عن المواطنين العرب، بشكل أساس، رغم أنه قد يشمل أيضا سيارا أجنبية، عمالاً أجانب وفلسطينيين من المناطق المحتلة فيوجدون في داخل إسرائيل. هذا، مع العلم أن شرطة إسرائيل تتنذ أيضا ما تسميه «اعتقالات جنائية» في المناطق الفلسطينية المحتلة نفسها.

لكن هذه المعطيات، هنا، تشمل الاعتقالات التي ينفذها «جهاز الأمن العام» (الشاباك) أو الجيش الإسرائيلي.

**١٧٧٣٩٣ معتقلا «غير يهودي»!**

وتبين المعطيات أن شرطة إسرائيل نفذت خلال الأعوام الخمسة المذكورة ما مجموعه ٢٩٥٦٥٤ عملية اعتقال بحق مواطنين، كان من بينهم ١٧٧٣٩٣ مواطنا «غير يهودي»، أي ما يزيد عن ٦٠٪ من مجموع تلك الاعتقالات! ومن بين هذه الاعتقالات جميعها، انتهى ٥٩٪ منها (١٧٤٣٦١ اعتقالا) دون تقديم أية لأئحة اتهام.

وتبين معطيات الاعتقالات حسب أئحة الاعتقالية في التوزيعة الإثنية في ذاتها، تقريبا، بين المعتقلين القاصرين أيضا. فقد اعتقلت الشرطة خلال السنوات الخمس المذكورة ٣٠٠١٣ قاصرا عربيا («غير يهودي»)، شكّلوا (غير اليهود) ما يعادل ٥٦٪ من مجموع القاصرين الذين اعتقلتهم الشرطة خلال الفترة المذكورة، لكن هذه النسبة ترتفع بصورة حادة في حالات الاعتقال بشبهات

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقفاننا على اليوتيوب

YouTube

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة

موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي